مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٥٠٤

الثلاثاء، ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد هويسغن	(ألمانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نبينزيا
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بيتسويريفا
	بولندا	السيد ليفيتسكي
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	الجمهورية الدومينيكية	السيد ترويوس ياربا
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيلا
	الصين	السيد ياو شاوجون
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

إحاطة يقدمها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

إحاطة من مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد فيليبو غراندي، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد غراندي.

السيد غراندي (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتي اليوم، وعلى تمثيل بلدكان ولا يزال واحدا من أقوى المؤيدين لقضية اللاجئين في بلدكم ذاته، وفي أوروبا، وعلى الصعيد العالمي.

أقول من موقعي هذا، ومن موقع أعضاء مجلس الأمن أيضا دون شك، إن الظروف بالغة الصعوبة. وسأركز على التحديات التي نراها من وجهة نظري. أود، في البداية، أن أشير إلى سياق يتسم بوصم اللاجئين والمهاجرين بشكل لم يسبق له مثيل، سياق تبدو فيه الاستجابات التقليدية لأزمات اللاجئين غير كافية بشكل متزايد، سياق يحمل تصورا حول قضية أزمة هائلة.

وأعتقد أنه سيكون من المفيد، قبل أن نبدأ، أن نتذكر العالقين في هذه الأزمة. إنها أزمة أم تحاول الفرار من عنف العصابات مع أطفالها. إنها أزمة مراهق يريد الفرار من الحرب، وانتهاكات حقوق الإنسان، والتجنيد القسري. إنها أزمة حكومات في بلدان قليلة الموارد تفتح حدودها لآلاف اللاجئين في كل يوم. إنها بالنسبة لهم، أزمة.

غير أنه من الخطأ، في رأيي، أن يتم تصوير هذا على أنه أزمة عالمية لا يمكن إدارتها. ومن الممكن والملح أن تتم معالجة هذه الأزمات من خلال الإرادة السياسية، التي يمثلها أعضاء المجلس على أعلى مستوى، ومن خلال تحسين الاستجابة، على النحو المنصوص عليه في الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، الذي اعتمدته الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر بوصفه القرار ١٥١/٧٣.

ولمجلس الأمن دور بالغ الأهمية، كما قلت في الماضي. وسأركز سريعا على ثلاثة مجالات: أولا، المهمة الرئيسية لمجلس الأمن – حل الأزمات المتعلقة بالسلام والأمن؛ ثانيا، تقديم الدعم للبلدان التي تستضيف أكبر عدد من اللاجئين؛ ثالثا، العمل معا من أجل إزالة العقبات التي تعترض الحلول، ولا سيما عودة الناس إلى بلدانهم.

أولا، فيما يتعلق بالعمل معا من أجل حل الأزمات، سأركز على الحالة في ليبيا. إلا أنه قبل الخوض في ذلك، أود أن أذكر بأن ما يقرب من ٧٠ مليون شخص من المشردين أو اللاجئين، معظمهم فارين من نزاعات. وإذا تم منع نشوب النزاعات أو تمت تسويتها، ستختفي معظم تدفقات اللاجئين. ومع ذلك، فإننا نلاحظ من حالتنا الراهنة أنه يجري اتباع نهج مجزأة للغاية إزاء صنع السلام ونهج غير كافية تماما إزاء بناء السلام. إننا نشهد بذل الكثير من الجهود الرامية إلى معالجة الأعراض بدون معالجة الأسباب.

إن ليبيا مثال، وأعرف جيدا أنها مسألة على جدول الأعمال الحالي للمجلس، بالنظر إلى الأحداث التي وقعت في الأيام القليلة الماضية. وأود أن أتكلم عن ليبيا من منظورنا. فعلى نحو ما يعلم الأعضاء، إننا نعمل بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، ليس مع الليبيين المشردين داخليا فحسب، بل ومع اللاجئين والمهاجرين الذين تقطعت بهم السبل هناك. فقد فر

العديد منهم من نزاعات أخرى ليجدوا أنفسهم الآن عالقين في نزاع آخر.

وما فتئ الأمن هشا للغاية في ليبيا. وتقترب الحالة الأمنية وتلك الظروف الآن وعلى مدى الأسبوع الماضي من نقطة الانهيار. لقد خفضنا عدد الموظفين، مثل بقية أجهزة الأمم المتحدة. ولا نريد أن نغادر، إذا أمكن البقاء، ولكن العمل بالغ الصعوبة والخطورة. لقد قمت بزيارتين، ولم أشعر أبدا بشعور انعدام الأمن هذا. لقد حاولنا الوصول، حتى في ظل الظروف الحالية، إلى مركز الاحتجاز حيث يجري احتجاز اللاجئين والمهاجرين. وقد تمكنا من نقل ١٥٠ شخصا إلى بر الأمان بالأمس أو هذا الصباح، ولكن هذا غيض من فيض.

إن ليبيا مؤشر على التحديات التي نواجهها في العديد من النزاعات، على سبيل المثال في اليمن، والتي يناقشها المجلس بشكل متكرر. وهناك مسائل تتعلق بانعدام الأمن والوصول يواجهها موظفونا، وثمة موارد قليلة نسبيا لدينا. وتتمثل أكثر الاحتياجات إلحاحا فيما يتعلق بليبيا في أن يتخذ المجلس إجراء موحدا لإنهاء التصعيد العسكري الحالي، وفي أن يدعو بقوة إلى تجنب استهداف المدنيين، بمن فيهم اللاجئون والمهاجرون المحاصرون في البلد. وفي هذا الصدد، أكرر النداء الذي وجهه أمس الأمين العام. ومن ثم، إذا نجح المجلس، ستكون هناك حاجة أخيرا لاتخاذ إجراءات موحدة لمعالجة أسباب النزاع. سيكون الأمر أصعب الآن، ولكنه ضروري إذا أردنا تجنب نزاع طويل الأمد، سيؤدي بلا شك إلى المزيد من حالات التشرد وسيعوق أي إجراء بشأن اللاجئين والمهاجرين، بما لذلك من عواقب يصعب التنبؤ بها.

ومن المفيد النظر في الدروس التي تعلمناها في ليبيا خلال الأشهر القليلة الماضية. لقد تم تخصيص الكثير من الموارد لتعزيز خفر السواحل بغية وقف التدفقات المتجهة نحو أوروبا، ولم يتم عمل الكثير بخلاف ذلك عن طريق الاستثمار في تحقيق السلام والاستقرار في البلد. ولم يكن ذلك فعالا. فخفر السواحل الليبي ليس منقذا فعالا للناس في البحر، ولا يزال احتجاز اللاجئين والمهاجرين، في ظل ظروف مروعة وغير مقبولة، هو الأسلوب السائد في البلد.

وأعتقد أنه من المهم حقا – وقد تعلمنا هذا الدرس – أن نتحلى بطابع أكثر استراتيجية على طرفي تلك التدفقات. يجب أن ننظر في الأسباب الجذرية لمغادرة الناس وأسباب ذلك، مثل النزاعات والفقر. وفي أوروبا، حيث سيستمر حتما وصول الناس إليها، يجب أن نحاول إنشاء نظام استقبال يستند إلى نهج من التضامن المشترك، رغم صعوبة السياسات المحيطة به.

وتتعلق النقطة الثانية بالبلدان المضيفة. أعلم أن الحلول السياسية ليست سهلة في عالم اليوم، ولذا فإننا بحاجة لأن نكون واقعيين في توقعاتنا. سيظل التشريد القسري معنا لبعض الوقت، ونحن بحاجة إلى إدارته بشكل جيد. وقد اعتمدت بعض البلدان نهجا جيدة للغاية، بالشراكة مع الجهات المانحة – وبعض أعضاء المجلس من الجهات المانحة الكبرى – وكذلك مع الجهات الفاعلة الإنمائية، مثل البنك الدولي والقطاع الخاص. وهناك العديد من الأمثلة الإيجابية للغاية في أفريقيا مثل إثيوبيا، وأوغندا، وكينيا والنيجر، وثمة أمثلة أخرى أيضا. إلا أنه، في أغلب الأحيان، يكون الدعم غير كاف.

وفي هذا الصدد، أود أن أنتقل إلى الحالة في فنزويلا. لقد ركز المجلس كثيرا على ما يحدث داخل فنزويلا، وهو محق في ذلك. وأفهم أنه سيعقد، غدا، اجتماع خاص لمجلس الأمن سيركز على هذه المسألة بعينها. نحن متحالفون مع بقية الأمم المتحدة في هذا الصدد. يجب أن نطالب، مع الآخرين، بالتوصل إلى حل سياسي بسرعة لتلك الأزمة. ولكن من المهم ألا ننسى – وأحيانا يقلقني أن المجلس ينسى – البعد الآخر لتلك الأزمة، وهو تدفق الناس خارج البلد.

وقد غادر ثلاثة ملايين ونصف المليون فنزويلي البلد. وفيما يتعلق باللاجئين والمهاجرين، تعمل المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين معا لأنهم يشكلون مجموعة مختلطة للغاية من البشر. وكولومبيا وبيرو وإكوادور والبرازيل هي البلدان الأكثر تأثرا، ولكن هناك حوالي ١٥ بلدا إجمالا تستقبل الفنزويليين.

وكان تضامن أمريكا اللاتينية مرة أخرى ممتازا. وبينما نتكلم، تختتم بلدان المنطقة اجتماعا هاما في كويتو، كجزء من عملية كويتو، لإقامة مزيد من التعاون الإقليمي استجابة للحالة في فنزويلا. وأناشد تلك البلدان إبقاء أبوابها مفتوحة، على الرغم من العبء، وتخفيف القيود المفروضة على الفنزويليين.

ويجب تعزيز الدعم لتلك البلدان على الصعيد الثنائي من خلال قنوات الأمم المتحدة، وبطبيعة الحال، وهو الأهم، من خلال المؤسسات المالية الدولية. فنداؤنا لحل الأزمة الإنسانية في تلك المنطقة هو أحد أقل النداءات تمويلا على الصعيد العالمي. كما أن من شأن عدم القيام بذلك تعريض تلك الحكومات لمخاطر سياسية في بلدانها وتركها تحت وطأة عبء حشود لا قبل لها بها من مئات الآلاف من الفنزويليين.

إن ٨٥ في المائة من اللاجئين في العالم موجودون في بلدان فقيرة أو متوسطة الدخل. والأزمة تكمن هناك، بما في ذلك الحالة في فنزويلا. ولذلك، أناشد زيادة الدعم. ويجب ألا يُعتبر حسن الضيافة هذا أمرا مسلما به. وهو مبدأ نرى أنه لا ينطبق على كولومبيا أو بيرو فحسب، ولكن أيضا على لبنان وبنغلاديش. ويمكنني إعطاء أمثلة أخرى كثيرة. ويوفر الاتفاق العالمي مخططا لاستجابات أفضل – فهو مخطط يتجاوز الجوانب الإنسانية ويتناول الأجلين المتوسط والطويل. وهذا النوع من الاستجابة أساسي، لا من وجهة النظر الإنسانية فحسب، بل أيضا – وهذا هو منظور المجلس – لاستقرار المنطقة بأسرها، ومن ثم فإنه يهم المجلس مباشرة.

تتعلق النقطة الثالثة والأخيرة التي أود أن أثيرها بأن حلول التهجير القسري موجودة وممكنة حتى في ظل الظروف الصعبة، ولكننا بحاجة إلى العمل معا من أجل إزالة العقبات، لا سيما تلك التي تمنع الأشخاص من العودة إلى بلدانهم. وفي السياق الذي وصفته، نواجه تحديا بشكل متزايد بسبب نوع من السيناريوهات، حيث لا يتم إحلال السلام بشكل كامل ولكن الظروف تتطور في ذلك الاتجاه. وفي أحيان كثيرة، لا يُترجم ذلك إلى ضغوط على اللاجئين للعودة في ظل ظروف غير مثالية فحسب، بل يؤدي أيضا إلى أن يقرر بعض اللاجئين العودة على الرغم من تلك الظروف.

وخلافا لبعض الأفكار، فإن المنظمة التي أنتمي إليها لا تمنع عمليات العودة. ونحن لا نعرقل عمليات العودة. ونعتقد أن العودة حق، ولكن من بين الحقوق أيضا الحق في اختيار عدم العودة إذا كانت الظروف لا تفضي إلى ذلك في غياب الأمن والدعم الأساسي. وبكلمات أخرى، نود أن ننادي مرة أخرى باحترام الاختيار الحر والمستنير للاجئين وأن تكون العودة كريمة وآمنة ومأمونة، وهي عبارة بتنا نستخدمها كشعار تقريبا. والسبيل الأساسي لذلك هو العمل الذي يمكننا القيام به معا لإزالة العقبات التي تعترض العودة.

ومن الأمثلة هنا، بطبيعة الحال، سورية. فالغالبية العظمى من قرابة ٦ ملايين لاجئ سوري في الشرق الأوسط يرغبون في العودة. وهم يقولون لنا ذلك في الاستقصاءات التي نقوم بها، ولكن لا يوافقون كلهم على ذلك. ولا تزال الغالبية تتردد في القيام بذلك الآن. ومن الأهمية بمكان النظر إلى ذلك الأمر من من وجهة نظر اللاجئين. إن لديهم ثلاث مجموعات من الشواغل: شواغل مادية، مثل المأوى والخدمات وفرص العمل؛ وشواغل أمنية، بما في ذلك التجنيد القسري والانتقام بشكل عام؛ والعقبات القانونية والإدارية المتصلة بالملكية والوثائق. وبشأن كافة تلك المسائل، فإننا نجري حوار بناء إلى حد ما مع

الحكومة السورية، وأود أن أشكر الاتحاد الروسي على دعمه لذلك الحوار.

ولكننا نحتاج إلى تسريع الإجراءات وإلى استجابات أسرع من جانب سورية، وكذلك إتاحة إمكانية الوصول لموظفي مفوضية اللاجئين والأمم المتحدة إلى المناطق التي يعود إليها الناس من أجل تهيئة وبناء الثقة التي هم في أمس الحاجة إليها لاتخاذ ذلك الخيار الصعب جدا. وفي الوقت نفسه، لا يفوتني القول إنه يجب الاستمرار في تقديم الدعم للبلدان المضيفة للاجئين – لبنان والأردن وتركيا ومصر والعراق – التي ستستضيف هؤلاء اللاجئين بأعداد كبيرة لبعض الوقت.

وأود أن أذكر أيضا، كما فعلت في مناسبات عديدة هنا في هذه القاعة، الحالة في ميانمار. فكما يعلم أعضاء المجلس، وقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين مذكرة تفاهم مع حكومة ميانمار منذ حزيران/يونيه ٢٠١٨. والتنفيذ بطيء للغاية وتسببت الحالة الأمنية في شمال ولاية راخين في جعله أبطأ، وذلك بعد الهجوم الذي شنه جيش إنقاذ روهينغيا أراكان، وهو أمر أعضاء المجلس على دراية به. وتلقينا تقارير في الآونة الأخيرة عن أعمال عنف ضد المدنيين، أثارت موجات جديدة من النزوح، وهي مثيرة للقلق بالطبع.

ويسرني أن أبلغ المجلس، إذ أنني لم أتمكن من ذلك من قبل، بأن حكومة ميانمار أذنت مؤخرا بتنفيذ ٣٤ مشروعا. وقد يبدو هذا العدد كبيرا، ولكنه ضئيل للغاية مقارنة بما يتعين القيام به. إذ ينبغي لنا الاضطلاع بمئات المشاريع. ومن المفيد الحفاظ على ذلك الزخم. وآمل في زيارة ميانمار قريبا للقيام بذلك تحديدا. إن التنمية الشاملة للجميع، بما يشمل المجتمعات المحلية، أمر هام. ولكن كما قلت في كثير من الأحيان، فإنها لا تكفي لكسر هذه الحلقة المستمرة على مدى عقود من الإقصاء والتشريد والعودة الهشة. ولا بد لي من القول، وإن كان ذلك ربما يُعد تكرارا، بأن العودة يجب أن تكون طوعية. وأعتقد أن الجميع يتفقون على ذلك. واستعادة الأمن أمر أساسي في ذلك الصدد، وكذلك لتنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين، لا سيما فيما يتعلق بسبل الحصول على الجنسية والوثائق والحصول على الخدمات والقضاء على عدم المساواة أمام القانون، وهي أمور تشكل سمات مميزة لتلك الحالة وتؤثر على طائفة الروهينغيا.

وأعتقد أنه سيكون من المفيد مواصلة الإصرار على إصدار حكومة ميانمار لبعض الإشارات الواضحة، بما في ذلك ما يتعلق بحرية تنقل أفراد الروهينغيا الذين لم يغادروا وبقوا هناك؛ أو حل مشكلة المشردين داخليا الذين حُددت إقامتهم في المخيمات في ظروف بالغة الصعوبة؛ أو معالجة حملات خطاب الكراهية التي نشهدها بصورة دورية في وسائط التواصل الاجتماعي التي تستهدف الروهينغيا.

وفي الوقت نفسه، علينا ألا ننسى أنه، على غرار الحالة في سورية، تستضيف بنغلاديش مليون شخص في ظروف صعبة. وسأقوم بزيارة ذلك البلد، مع ممثلين لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والمنظمة الدولية للهجرة، في غضون أسبوعين. وستمثل تلك الزيارة فرصة لي لأذكر بأننا بحاجة إلى دعم دولي، وذلك على الأقل من أجل توفير الكرامة للأشخاص الذين يعيشون في منفى صعب.

أود أن أختتم بياني ببعض الملاحظات التي ستعيدني مرة أخرى إلى نقطتي الأولى. فكما يعلم أعضاء المجلس، أنا موظف مدني دولي وأنا أعمل مع اللاجئين منذ أكثر من ثلاثة عقود. وطوال حياتي المهنية في ميدان العمل هذا، رأيت الكثير من التضامن، وحتى البطولة، في بعض الاستجابات التي تقدم على أرض الواقع بدعم من مجلس الأمن. ولا يخطئن أحد – فأنا أرى أن هذا التضامن لا يزال قويا للغاية حينما أسافر في جميع أنحاء العالم وأتحدث عن هذه المسألة كل يوم في العديد من البلدان.

ولكن وخلال هذه العقود الثلاثة ونصف العقد، لم يسبق لي أن شهدت هذا التسمم، هذا السم، في لغة السياسة وفي

وسائل الإعلام وفي وسائط التواصل الاجتماعي وحتى في المناقشات والمحادثات اليومية حول هذه المسألة. وللأسف، فإن هذا التسمم يركز في كثير من الأحيان على اللاجئين والمهاجرين والأجانب. وينبغي أن يكون ذلك مصدر قلق لنا جميعا. وما شهدناه في كرايستشيرش، بنيوزيلندا، هو أيضا نتيجة للغة السياسة المسممة تلك. ولكن علينا أن نستخلص العبر من الاستجابة المثالية لشعب وقيادة نيوزيلندا بالرد على هذا الاتجاه المسمم بطريقة قوية ومنظمة، لنؤكد على القيم التي يرتكز عليها التضامن مع اللاجئين ولنؤكد من جديد – كما تفعل أهداف التنمية المستدامة – على أن مجتمعاتنا لن تكون مزدهرة ومستقرة وسلمية حقا إذا لم تشمل الجميع.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد غراندي على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الأدلاء ببيانات.

بما أن المفوض السامي موجود هنا الآن لأول مرة منذ نهاية ٢٠١٧، أشجع الأعضاء مرة أخرى على اغتنام هذه الفرصة لطرح أسئلة بشأن هذه المسألة وسأطلب منه الرد عليها في جلسة أكثر تفاعلية.

المتكلم الأول هو ممثل غينيا الاستوائية. وبما أنه يتكلم باسم المجموعة التي تتألف من الأعضاء الأفارقة في مجلس الأمن، أعتقد أن الأعضاء سيوافقون جميعا على أنه يستحق دورين في ساعة رملية.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن، وهي: كوت ديفوار، وجنوب أفريقيا، وغينيا الاستوائية، ويشرفني أن أترأس هذه المجموعة. أشكركم، سيدي، على السماح لنا بالحصول على دورين في ساعة رملية. كنت آمل في ثلاثة ولكن اثنين كافيين

نشكر ألمانيا على عقد جلسة الإحاطة الإعلامية اليوم عن اللاجئين، والتي نعتقد أنها حسنة التوقيت. ونشكر بإخلاص السيد فيليبو غراندي، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، على إحاطته الإعلامية المفصلة والشاملة بشأن محنة اللاجئين في جميع أنحاء العالم، والتي سلطت الضوء على الإحصاءات المقلقة المتعلقة بعدد اللاجئين في أنحاء مختلفة من العالم، مما يمكننا من أن نفهم بشكل أفضل أن العالم يحتاج إلى حل عملي وعاجل لمعالجة محنة اللاجئين الصعبة. ونغتنم هذه الفرصة لنثني على مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لما تبذله من جهود للوفاء بالتزاماتها بتوفير برامج لحماية اللاجئين في ظل ظروف صعبة.

إن الصراعات المحرك الرئيسي للتشريد القسري للسكان. وتقتضي منا هذه الحقيقة أن نعالج الأسباب الهيكلية للصراعات المسلحة، وهي معالجة تتطلب استراتيجيات جماعية طويلة الأجل. ويعتبر دور الدول في البحث عن حلول سياسية ودبلوماسية وقائية أمر في غاية الأهمية. إن ضخامة الإحصاءات الحالية التي قدمتها المفوضية السامية تذكرنا بأننا نشهد وقتا في تاريخ البشرية تجاوزنا فيه أعلى الأرقام المسجلة على الإطلاق. ويجب علينا، بوصفنا دولا، أن نتصرف الآن.

تتأثر القارة الأفريقية أيضا بالنزوح القسري الواسع النطاق، وهي موطن لأكثر من مليون شخص من السكان المشردين في العالم. ونحن نعترف بأزمة اللاجئين في قارتنا. ولمعالجة هذا الأمر، تعهد الاتحاد الأفريقي بتنفيذ تدابير محددة. وفي هذا الصدد، وفي إطار الرؤية الطويلة الأجل المتضمنة في خطة عام ٢٠٦٣، اعتمد مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٦ الموقف الأفريقي المشترك، القرار ٦٠٤ (د-٢٦)، لتعزيز العمل الإنساني في القارة. ويحدد الموقف الأفريقي المشترك الهيكل

الإنساني الجديد لأفريقيا، الذي يشمل إنشاء الوكالة الإنسانية الأفريقية كأداة للعمل الإنساني. ويركز الهيكل الإنساني الجديد أيضا على معالجة الأسباب الجذرية للمشكلة والتوصل إلى حلول دائمة، فضلا عن تعزيز قدرة الدول وأصحاب المصلحة الآخرين، على التصدي لتحديات التشريد القسري في القارة.

في هذا السياق، اعتمد مؤتمر رؤساء الدول، المعقود في نواكشوط في تموز/يوليه ٢٠١٨، القرار AU/Dec.-707 (د-٣١)، إعلان عام ٢٠١٩ ”سنة للاجئين والعائدين والمشردين داخلياً في أفريقيا: سعياً إلى إيجاد حل دائم للتشرد القسري في أفريقيا“. وفي السياق نفسه، نفخر بتعيين رئيس دولتنا، فخامة الرئيس وبيانغ نغويكما مسوغو، ضامنا لذلك القرار والمبادرة.

نفهم أن الجهود الأفريقية الرامية إلى تشجيع اللاجئين ينبغي أن تدعم الجهود الدولية وتتماشى معها. وفي هذا الصدد، نرحب بالمشاعر المعرب عنها في الاتفاق العالمي لعام ٢٠١٨ المتعلق باللاجئين، الذي يبرهن على التزام المجتمع الدولي بالتعامل بمزيد من الفعالية مع عدد كبير من حالات التشرد. ونشيد بالبلدان التي فتحت حدودها لإيواء اللاجئين بمعزل عن القيود المفروضة على الموارد، وندعو المجتمع الدولي إلى الوفاء بالتزامه بتقاسم الأعباء والمسؤوليات. ونود أن نذكر بنغلاديش هنا تحديدا.

سيحتفل الاتحاد الأفريقي في هذا العام بالمعاهدتين الرئيسيتين المتعلقتين بالتشريد القسري وهما: الذكرى السنوية الخمسون لاعتماد اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام ١٩٦٩ التي تنظم الجوانب المحددة لمشاكل اللاجئين في أفريقيا، والذكرى السنوية العاشرة لاتفاقية الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٠٩ لحماية المشردين داخليا في أفريقيا ومساعدتهم (اتفاقية كمبالا). ونأمل أن تتجسد جميع هذه الصكوك القانونية في رؤية تحسين حياة اللاجئين. ونرحب بالتعاون بين الاتحاد الأفريقي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرهما من أصحاب المصلحة المهتمين.

في الختام، نؤكد من جديد أن جميع الدول يجب أن تكون متحدة في قضية اللاجئين. ونعرب عن التزامنا الكامل بالتعاون في تلك الجهود العاجلة.

أود أن اطرح سؤالا. ما هي الطرائق التي يمكن أن تؤخذ في الاعتبار لإقامة شراكة قوية بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والاتحاد الأفريقي لضمان تنفيذ قرار رؤساء الدول الذي اتخذوه في نواكشوط لإيجاد حلول دائمة للتشرد القسري في أفريقيا؟

السيد دجاني (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نلاحظ بقلق بالغ أن أحدث تقرير لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الاتجاهات العالمية: النزوح القسري في عام ٢٠١٧، يفيد بوجود ٥,٢ مليون شخص أُجبروا قسرا على النزوح عن بسبب شتى أشكال الأزمات الإنسانية، منهم ٢٥,٤ مليون شخص من اللاجئين وملتمسي اللجوء.

نعتقد أن هناك ثلاثة تحديات رئيسية ينبغي اعتبارها أولويات. التحدي الأول يتمثل في الصراعات الناشئة الجديدة التي تتسبب في تدهور الأزمات الإنسانية القائمة. وتشير المفوضية، في تقريرها عن اتجاهات منتصف عام ٢٠١٨، إلى أن ٥,٢ مليون شخص آخر قد شردوا قسرا في النصف الأول من عام ٢٠١٨ بسبب النزاعات الجديدة. ويتعلق التحدي الثاني بالحلول الدائمة والمستدامة التي لم تنفذ بصورة كافية. وهناك ١,٤ مليون لاجئ بحاجة إلى إعادة توطين على نحو عاجل والعودة الطوعية إلى الوطن، استنادا إلى تقرير المفوضية لعام ٢٠١٨. ويتمثل التحدي الثالث في النقص الكبير في التمويل. إذ أن المفوضية في عام ٢٠١٩ تحتاج إلى ٨,٧ مليون دولار في شكل دعم تمويلي، بينما لا يتوافر حاليا سوى ٦٨٥ ١ مليون دولار. تلك هي التحديات.

إن هذه الصورة القاتمة تثير قلقا شديدا لدى بلدان المرور العابر، ولا سيما البلدان النامية، مثل إندونيسيا. ونحن نستضيف حاليا أكثر من ١٤ ٠٠٠ لاجئ وملتمس لجوء من ٤٧ بلدا، ينتظرون إعادة توطينهم في بلدان ثالثة أو إعادتهم طوعا إلى أوطانهم. وإندونيسيا ملتزمة، بطبيعة الحال، بتخفيف أي معاناة إنسانية خلال حالات الطوارئ الإنسانية. وفي عام ٢٠١٦، أصدرنا مرسوما رئاسيا لمساعدة اللاجئين يتجاوز التزاماتنا الدولية.

تتعاون إندونيسيا أيضا تعاونا وثيقا مع المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة في إطار ولاياتها المتعلقة بمعالجة المشكلة وإيجاد حل لها. أتفق مع السيد غراندي على أن الكلمتين الرئيسيتين هنا هما ”الإدارة“ و ”التعاون“. للأسف، فيما يتعلق بهذا التعاون، فقد انخفض العدد الخاص بإعادة توطين اللاجئين في إندونيسيا من ١ ٢٠٠ شخص في عام ٢٠١٦ إلى ٥٠٨ أشخاص فقط في عام ٢٠١٨.

وهذا مجرد مثال صغير على الاتجاهات المقلقة التي نراها فيما يتعلق بإعادة التوطين. وبالنظر إلى هذا الرقم، فإننا نرى أيضًا اتجاهًا نزوليًا في جميع أنحاء العالم في مستويات قبول اللاجئين. وعلينا أن نفعل شيئا حيال ذلك.

إننا نرى أن هناك عددًا من الأساليب التي يجب مراعاتها للتصدي للتحديات الناجمة عن أزمة اللاجئين العالمية. أولاً، إننا بحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية للأزمات الإنسانية من خلال، على سبيل المثال، تعميم الصلة بين السلام والأمن والتنمية، وإرساء التماسك داخل منظومة الأمم المتحدة، والنظر فيما وراء مجرد الأسباب البديهية، مثل النزاعات أو الفقر، والنظر على غرار السيد غراندي، في أسباب محددة حديثا، مثل تغير المناخ.

ثانياً، يجب علينا تعزيز عملية المشاركة الشاملة ونهج أصحاب المصلحة المتعددين. وتضافر جهود أقوى بين الأمم المتحدة والكيانات الإقليمية والوطنية، بمن في ذلك جميع الأطراف الفاعلة في المجال الإنساني وأصحاب المصلحة، سيعزز فعالية العمليات الإنسانية. والمطلوب عملية تشاركية ليس فقط في بلدان المنشأ ولكن أيضًا في بلدان العبور والبلدان المستفيدة. وكما ذكر السيد غراندي، يزداد العبء الملقى على كاهل بلدان العبور. ومن الضروري التوصل إلى المزيد من التمويل الابتكاري واستكشاف مجالات التعاون المحتملة مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية من أجل سد الفجوة التمويلية في المساعدات الإنسانية، ليس فقط في البلدان المضيفة والتي تبت في الطلبات، ولكن أيضًا في بلدان المنشأ، التي قد تكون فيها الأسباب الجذرية صعوبات اقتصادية قد تؤدي إلى نشوب النزاعات.

وأخيراً، ينبغي أن يكون الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين بمثابة توجيه للأطراف في اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكولها بغية تحسين إدارة شؤون اللاجئين، مع مراعاة الموارد والقدرات والالتزامات الدولية المحددة لكل بلد. وفي ظل الظروف الحالية، لا يمكن المبالغة في التأكيد على أهمية الميثاق العالمي. وينبغي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تتبنى الميثاق من أجل إرسال الإشارة الصحيحة بأننا لا نغلق أبوابنا أمام اللاجئين الذين يحتاجون إلى دعمنا الجماعي. وينبغي للدول الأعضاء أن تتبنى الميثاق العالمي بشأن اللاجئين والميثاق العالمي بشأن الهجرة؛ ومن شأن رفض أي من الاتفاقيات إرسال إشارة خاطئة للكثيرين الذين يوجدون في حالة من اليأس في مخيمات اللاجئين.

ومن أجل المزيد من التفاعل، أود أن أسأل عن النقطة التي أثارها السيد غراندي بشأن اللاجئين الذين اختاروا عدم العودة. وما الخيار الآخر الذي يجب على اللاجئين اللجوء إليه عندما تغلق الدول التي يتوقع منها قبولهم أبوابها؟ وإذا كانت

الأبواب مغلقة، فسيكون اللاجئون في مأزق، وسيقع العبء على بلدان العبور.

لقد تكلم المفوض السامي أيضا عن الأجلين المتوسط والطويل. ويوافق وفد بلدي على هذا المنظور، ولكن الأهم بالنسبة للاجئين الآن هو إيجاد حلول فورية ومعالجة التحديات العاجلة.

في الختام، ينبغي أن تكون الرسالة المهمة لهذه الجلسة هي أن التضامن لا يزال قائما في المجتمع الدولي وبأناللاجئين ليسوا منسيين، ولن يتم نسيانهم أبدا.

السيد ياو شاوجون (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر السيد غراندي، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، على إحاطته الإعلامية.

في الوقت الحاضر، يزداد عدد اللاجئين في العالم عاماً بعد عام، ويتدهور وضع اللاجئين باستمرار. ولا تزال الحروب والنزاعات هي العوامل الرئيسية المساهمة في هذه المسألة. وتتعرض البلدان النامية، التي تستقبل العدد الأكبر من اللاجئين في جميع أنحاء العالم، لضغوط اجتماعية واقتصادية شديدة. وفي الوقت نفسه، شهدنا تراجعا في إرادة المجتمع الدولي لمساعدة وسد الفجوة المتسعة بين الاحتياجات الإنسانية والمساعدات المالية، والمشاعر المعادية للأجانب التي تأتي من العديد من الأوساط، والتسييس المتزايد لقضايا اللاجئين. ويظل وضع اللاجئين الدولي قاتمًا.

إعتمدت الجمعية العامة في العام الماضي الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، الذي يمثل مبادرة إيجابية من قبل المجتمع الدولي للتعاون في معالجة مشاكل اللاجئين. وبناءً على اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكولها لعام ١٩٦٧، فإنه يمثل أيضًا خطوة مهمة نحو الحوكمة العالمية لمسالة اللاجئين. وتشيد الصين بهذه النتيجة وتدعم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بقيادة المفوض السامي غراندي، في جهودها الرامية إلى تيسير التواصل الكامل بين الأطراف في اتجاه التنفيذ التدريجي للاتفاق.

وتعتقد الصين أنه بناءً على احترام السيادة الوطنية، يلزم اتباع نهج كلي تجاه مشكلة اللاجئين لمعالجة كل من الأعراض والأسباب الجذرية.

أولاً، يتعين على المجتمع الدولي، وخاصة أولئك الذين لديهم القدرة والمسؤولية للقيام بذلك، زيادة دعمهم ومساعدتهم للبلدان والمجتمعات المضيفة، والقضاء على كره الأجانب والتمييز ضد اللاجئين. ويستحق دور الحكومات الوطنية ذات الصلة احتراماً خاصاً في معالجة المشاكل المتعلقة بالمشردين داخلياً.

ثانيا، ينبغي بذل الجهود لمعالجة الأسباب الجذرية لنزوح اللاجئين والتشرد، وتسوية المنازعات سلميا، والحد من النزاعات المسلحة، والقضاء على الفقر المدقع، وتعزيز التنمية الاقتصادية. ولا يمكن التوصل إلى حلول أساسية لمشاكل اللاجئين، إلا من خلال معالجة الأسباب الجذرية مثل الحروب والصراعات والفقر. وينبغي لمجلس الأمن، وفقاً لولايته التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة، تكثيف جهوده الرامية إلى إيجاد حلول سياسية لقضايا النقاط الساخنة.

ثالثا، هناك حاجة إلى الالتزام بالمعايير الإنسانية الدولية الأساسية المتمثلة في الموضوعية والحياد وعدم التسييس. ويشكل ذلك حجر الزاوية للنهوض بالقضية الدولية لحماية اللاجئين. وعند التعامل مع مسائل اللاجئين، يحتاج المجتمع الدولي إلى اتباع مبدأ الموضوعية والحياد والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان المعنية، من أجل تجنب تسييس وإساءة استخدام الآليات الدولية لحماية اللاجئين. وتحتفظ الصين منذ فترة طويلة بعلاقات تعاون جيدة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بينما تقدم باستمرار المساعدات الإنسانية من خلال القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف لتحسين الظروف

المعيشية للاجئين والمجتمعات المضيفة في كل مكان. وستواصل الصين تعزيز تعاونها مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيما يخص تقديم المساعدات الإنسانية والإنمائية، والعمل مع جميع الأطراف من أجل الإسهام في تحسين إدارة اللاجئين على المستوى العالمي.

السيد ترويولس يابرا (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): إننا نشكر المفوض السامي غراندي على إحاطته الإعلامية اليوم.

وترحب الجمهورية الدومينيكية بعقد جلسة اليوم، وتتشاطر التطلع الجماعي إلى تلبية احتياجات ملايين الأشخاص الذين يضطرون إلى مغادرة أوطانهم، نتيجة للنزاع المسلح والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان والاضطهاد وتلبية هذه الاحتياجات. ونحن مهتمون بشكل خاص بالبحث عن آليات لمعالجة المشاكل والتحديات الخطيرة الناشئة عن عمليات النزوح البشرية هذه، وكذلك في المجتمعات التي تستضيف النازحين. ونعتقد أنه في خضم هذا البحث، من الضروري دعم وإشراك النازحين من أجل الاستجابة لاحتياجاتهم الخاصة.

واليوم، هناك عدد كبير من صور الأشخاص المشردين، والمعاناة الإنسانية، والأحلام التي أجهضت، والأمهات اللائي يصلين من أجل العودة إلى ديارهن، والآباء الذين يتوقون إلى العمل مرة أخرى، والأطفال الذين يحلمون بعيش طفولتهم. وهذا هو حال جوري التي هي لاجئة سورية تبلغ من العمر ١٢ عامًا وتعيش في مخيم للاجئين في الأردن وترسم صورًا للحدائق لأن هذا هو ما تتذكره من وطنها، معتقدة أنها لن تتمكن من العودة إليه أبدًا.

وبالمثل، في أفغانستان، يقدر أن أكثر من ١ ٠٠٠ شخص، معظمهم من النساء والأطفال، يتم تهجيرهم كل يوم. وكان هذا هو حال شاكيلا، وهي لاجئة في اليونان، حيث غادرت أفغانستان مع زوجها وأطفالها الثلاثة بحثا عن حياة أفضل، وهي لا تزال غير متأكدة من أنها ستعيش تلك الحياة.

وفي جنوب السودان فإن الوضع حرج. حيث دفع انعدام الأمن الغذائي ٤ ملايين شخص إلى مغادرة ديارهم بحثًا عن ملاذ آمن. ويتفاقم وضعهم جراء آثار تغير المناخ، مثل الجفاف والفيضانات التي أدت إلى نقص كبير في مياه الشرب المأمونة. وهذا هو حال أنجلينا، التي غادرت قريتها عدة مرات. وقد سبحت أنجلينا في المياه العميقة مع ابنها وهو يطفو على عوامة من البلاستيك كحماية له، حيث تعتمد على المساعدات الإنسانية من أجل البقاء. وستكون سعيدة لو تمكنت من إعالة أطفالها، حتى لو كان ذلك يعني زراعة وإنتاج طعامها.

وفي ميانمار، الوضع ليس أقل استعجالا. حيث أدت الموجة الهائلة من الروهينغيا التي عبرت الحدود إلى كوكس بازار في بنغلاديش إلى نزوح أكثر من مليون شخص يعتمدون على المساعدات الإنسانية لتغطية احتياجاتهم الأساسية. ونشير إلى حالة داو فاي، وهي أم لأربعة أطفال وأرملة، غادرت ميانمار في شهر حزيران/يونيه ٢٠١٢، تاركة وراءها ابنتها التي تعاني من الإعاقة.

والتقتها بعد ذلك بشهر وأخطرتها، مستخدمة لغة الإشارة، بأنها كانت حزينة. وبعد مرور ست سنوات، كانت فيو ما لا تزال تعيش في كوخ من غرفة واحدة، في انتظار فرصة آمنة للعودة إلى دارها.

والحال لا يختلف في الصومال. فبعد عقدين من النزاعات والكوارث الطبيعية التي لا حصر لها، أصبح أكثر من ٣ ملايين صومالي لاجئين أو مشردين داخليا ولم تلب الحاجات الغذائية الأساسية لنحو ٢,٥ مليون منهم. ذلك هو واقع خديجة، الفتاة البالغة من العمر ٢٢ عاما، التي اضطرت إلى مغادرة قريتها، مع طفليها، بعد أن فقدت ماشيتها بسبب الجفاف، وتنتظر في أحد مخيمات اللاجئين للعودة إلى حياتها الطبيعية. غير أنها

واحدة من أصل ٠٠٠ ١٥٥ نسمة من نفس المنطقة أصبحوا يعتمدون الآن على إحسان الأصدقاء والأقارب وفقدوا الأمل في مستقبل أفضل.

من الأهمية بمكان أن نسعى إلى إيجاد حلول للأزمة، في ضوء ذلك التدهور. إننا ندرك أن من المهم تعزيز وتشجيع نهج تكاملي بين العمل الإنساني والمبادرات الإنمائية بغية معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وضمان حلول مستدامة للاجئين بمجرد عودتهم إلى مواطنهم الأصلية وتهيئة الظروف من أجل زيادة قدرة المجتمعات المحلية المتضررة على الصمود.

ولا يفوتنا أن نذكر الحالة التي تؤثر على الملايين من الفنزويليين الذين اضطروا إلى مغادرة بلدهم بحثا عن الغذاء والدواء وظروف معيشية أفضل. فبالنسبة لهم، لم يكن تركهم ديارهم خيارا. لقد كان ضرورة.

وفي الختام، نقر بأننا نواجه أكبر أزمة لاجئين في التاريخ وبأنها تمثل تحديا هائلا للأمم المتحدة وشركائها، فضلا عن المجتمعات المضيفة. ونعتقد كذلك أنه يجب وضع الكرامة الإنسانية للاجئين في صميم جميع أعمالنا. ونعيد التأكيد على أن نقل أو عودة اللاجئين، في أي سياق، ينبغي أن تكون في ظروف آمنة وكريمة وطوعية على أساس المعلومات المتعلقة بالظروف التي تنتظرهم.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد غراندي، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، على إحاطته. وأعتقد أن هذا موضوع يؤثر في كثيرين من أعضاء المجلس. وكذلك أثني على المفوض السامي وجميع موظفيه، بمن فيهم أولئك في جميع أنحاء العالم. إن مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين على الأرجح ترى الناس في أسوأ لحظات حياتهم ويضطلع المفوض السامي وفريقه بعمل بالغ الصعوبة في مواجهة تزايد انعدام الأمن والتشرد. فأرجو التفضل بنقل شكرنا إليهم. إن المملكة المتحدة داعم قوي للمفوضية من خلال الدعم الأساسي والقطري على حد سواء، وقد قدمنا تمويلا بما يقارب ١٠٠ مليون دولار العام الماضي. وكنت مهتمة اهتماما كبيرا كذلك بسماع ما قاله ممثل غينيا الاستوائية عن اهتمام الاتحاد الأفريقي بهذا الموضوع، فضلا عن رغبته في إنشاء وكالة إنسانية. إنه لأمر مستحسن أن نرى المسائل الإنسانية تأخذ هذا الموقع البارز.

والدور الرئيسي الذي تضطلع به المفوضية فيما يتعلق بالعائدين هو ذاته الذي يحدد المعيار الدولي والذي ينبغي لنا أن نحكم به على هذه النزاعات الكبيرة. ويشكل العائدون جزءا أساسيا من الحل الدائم. ومن المهم أن نتذكر أن العودة بالنسبة للغالبية العظمى من اللاجئين والبلدان المضيفة على حد سواء، مع فارق ضئيل، هي الخيار المفضل. غير أنها، كما قال السيد غراندي، لا تتوفر دائما بل تسفر في بعض الأحيان عن بعض المفاضلات الضارة حيث يشجع اللاجئون على العودة في ظل ظروف هي أبعد ما تكون عن كونها آمنة وطوعية وكريمة. وأعتقد أنه محق في أن يطرح علينا تحدي أن نكون أكثر استراتيجية، وأرحب بأي شيء إضافي يمكن أن يقوله في ذلك الصدد.

وبالنظر إلى فرادى البلدان التي ذكرها، أعتقد أنها تبين أن الواقع صعب. وأظن أن ما قاله بشأن ليبيا أمر يبعث على القلق. ويؤسفني أن الموظفين يعملون تحت ضغوط. وإذا كانت لديه إضافة يمكنه أن يزودنا بها فيما يتعلق بماهية الخطوات الفورية التي يمكن أن تكون مفيدة، فإن ذلك من شأنه أن يثري المناقشة التي نأمل أن نجريها في وقت لاحق من هذا الأسبوع بشأن ليبيا.

وفي سورية، نحن لا نؤيد العودة حيث لا تسمح الظروف، ونتطلع إلى أن تواصل المفوضية تحديد معايير المبادئ الثلاثة للعودة، المأمونة والكريمة والطوعية.

وبالنظر إلى ميانمار، عملنا بجد مع المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمحاولة المساعدة على تهيئة الظروف. إن المشاريع

الـ ٣٤ التي ذكرها المفوض السامي محل ترحيب غير أنها بالتأكيد غير كافية. ونرحب بأي شيء إضافي يمكن أن يقوله عن الكيفية التي يمكننا بها تحديدا المساعدة على توسيع نطاق تلك المشاريع وما هي بالتحديد الحالة الراهنة بشأن مذكرة التفاهم المبرمة مع الحكومة.

أما بعد، فإننا ندرك تحديات حالة مثل وضع الروهينغيا وميانمار وبنغلاديش. ولسنا أيديولوجيين فيما يتعلق بالكيفية التي يمكن بها الإعادة إلى الوطن طالما يتم التقيد بالمبادئ الدولية. وسنعقد إحاطة عن فنزويلا غدا، حيث ستكون الأرقام التي ذكرها المفوض السامي مهمة أهمية بالغة. وأتطلع إلى سماع ما سيقوله ممثلا بيرو وكولومبيا في وقت لاحق من الأسبوع بشأن عبء اللاجئين.

وأود أن أنتقل إلى الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. فمن وجهة نظرنا، إنها فرصة كبيرة أن يتم تقديم حلول طويلة الأمد، بالنظر إلى فرص العمل والتعليم والهياكل الأساسية وفرص سبل كسب العيش، ولكن كما نعلم جميعا، يجب أن تنفذ بطريقة تدعم المجتمعات المضيفة والبلدان التي كانت سخية في ضيافتها. وأعتقد أن النهج القائم على كل المجتمع في الاتفاق العالمي يجب أن يكون صائبا، والحصول على المزيج المناسب من الجهات الفاعلة حول الطاولة، والسماح للمفوضية، من خلال القيام بذلك، بالتركيز على ولايتها الأساسية. نحن نتطلع إلى المنتدى العالمي الأول للاجئين في كانون الأول/ديسمبر ونحن على استعداد لأداء دورنا.

وأخيرا، لقد ذهلت مما قاله السيد غراندي عن السمية. وأعتقد أن ذلك أمر يتعين على المجلس العودة إليه. وإذ ننظر في فرادى الحالات القطرية، يتعين علينا أن نذكر الجميع بالمبادئ الإنسانية في هذا الصدد.

السيد لويسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السيد فيليبو غراندي، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، على إحاطته المنعشة للذاكرة. وكذلك أود أن أغتنم هذه الفرصة لمشاركة بقية زملائي في الإشادة به وبموظفيه على التزامهم وعملهم اليومي وعلى المساعدة التي يقدمونها إلى جميع أولئك المساكين الذين يمرون بحالات إنسانية وخيمة.

فقد شرد في العام الماضي وحده ٦٨,٥ مليون شخص قسرا. وهذا الرقم غني عن التوضيح واتفق تماما مع ما قاله المفوض السامي عن أن تدفق اللاجئين ليس سوى أحد أعراض النزاع والتجاوزات والانتهاكات الواسعة النطاق والمنهجية لحقوق الإنسان وسوء الإدارة الاقتصادية والفساد، وهلم جرا. وتتمثل حقيقتان في أن جميع هؤلاء اللاجئين يأتون من خمسة أو ستة بلدان فقط مدرجة على جدول أعمال المجلس. ذكر السيد غراندي سورية وميانمار وليبيا. ويمكنني أن أضيف كذلك أفغانستان وجنوب السودان والصومال، وأخيرا وليس آخرا، بلدا من جوارنا الأوروبي القريب، هو أوكرانيا. إننا نواجه عددا من التحديات. وكما قال المفوض، فإننا بحاجة إلى التركيز لا على معالجة الأعراض – فذلك ليس كافيا – بل على معالجة الأسباب الجذرية لهذه التدفقات من اللاجئين والمشردين داخليا. ونحتاج إلى تطبيق نهج كلي، بغية القيام بذلك بأكثر الطرق فعالية. ففي عام ٢٠٠٥ أقر جميع قادتنا بالصلة بين الأمن والتنمية وحقوق الإنسان. وإذا ما أردنا، نحن المجلس، التصدي لهذه المشاكل، يتعين علينا أن ننظر إلى الزوايا الثلاث جميعها.

واسمحوا لي أن أتطرق إلى ثلاث مسائل ذات أهمية كبيرة لبولندا – القانون الإنساني، وحالة الأطفال وحالة الأشخاص ذوي الإعاقة.

أولا، إن تعزيز القانون الدولي الإنساني وقانون اللاجئين والقانون الدولي لحقوق الإنسان والامتثال لهم أساسي لحماية أرواح وصحة وكرامة الأشخاص العالقين في النزاع. وفي هذا العام، ونحن نحتفل بالذكرى السنوية السبعين لاتفاقيات جنيف

والذكرى العشرين لجدول أعمال حماية المدنيين، لا بد لنا من تسريع الجهود ودعوة الدول والجهات الفاعلة من غير الدول إلى احترم القانون الدولي لحقوق الإنسان وتنفيذه وكفالة احترامه عالميا وبصورة لا لبس فيها. إضافة إلى ذلك، يتعين على مجلس الأمن وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تكفل حماية الأنشطة الإنسانية وأرواح العاملين في المجالين الإنساني والطبي. وأثني أيضا على جهود الزملاء الألمان والفرنسيين في هذا الصدد.

يشكل الأطفال حوالي نصف عدد اللاجئين. وأنا أب لصبي في السابعة من عمره، ومن الصعب تصور أن عليه أن يفر من بيتنا دون طعام أو إمكانية الذهاب إلى المدرسة. الأطفال معرضون للخطر بشكل خاص، وينبغي أن تُوفر لهم المساعدة والحماية والرعاية الصحية والتعليم والدعم النفسي – الاجتماعي على نحو مناسب. وتواجه النساء والأطفال أيضا تهديدا كبيرا يتمثل في الاتجار بالبشر والعنف الجنسي.

ويواجه الأشخاص ذوو الإعاقة عقبات في الوصول إلى المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة والرعاية الصحية، وهم أكثر عرضة للعنف والاستغلال والاستبعاد من الخدمات المتاحة. واسمحوا لي أن أُذكر بما قاله الأمين العام، أنطونيو غوتيريش، في الوقت الذي كان يشغل منصب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين:

> ”في أغلب الأحيان هم مهمَلون، منسيون، لا يُلتفت إليهم، فاللاجئون ذوو الإعاقة هم من بين أكثر فئات النازحين معاناة من العزلة والاستبعاد والتهميش اجتماعيا“.

إن النزوح القسري،إن كان بسبب كارثة أو نزاع، يستتبعه قدر هائل من المعاناة الإنسانية. ومعالجة حقوق واحتياجات جميع الفئات المعرضة للخطر ينبغي أن تكون في صميم الاستجابة الدولية للاجئين.

ختاما، أشكر المفوض السامي غراندي مرة أخرى على إحاطته الإعلامية. فنحن ندعم أنشطة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الرامية إلى صون حقوق ورفاه اللاجئين في كل أنحاء العالم. ونود أن نشجع المفوض السامي على تقديم إحاطات للمجلس بتواتر أكبر، خصوصا عند الحاجة إلى اتخاذ إجراء مبكر. وبولندا ستواصل عملها في مجلس الأمن لتأمين السلام ومنع نشوب النزاعات.

وأخيرا، أود أن أسأل المفوض السامي كيف يرى عملية تعزيز الرابط لا بين الأمن والتنمية فحسب، بل أيضا – ولا يمكننا أن نغفل هذا الركن الثالث – الأمن والتنمية وحقوق الإنسان – عند معالجة الحالات الإنسانية المختلفة في جميع أنحاء العالم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر ممثل بولندا، الذي أعتقد أنه أخذ بعضا من وقت ممثل الصين، الذي كان بيانه قصيرا.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالإنكليزية*): لدي فكرة مبتكرة تتعلق بالساعة الرملية. Lay the sandwich flat عندما أتكلم.

(تكلم بالروسية)

نرحب بمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ونشكره على إحاطته الإعلامية. ونعرب عن بالغ تقديرنا للعمل الفعال الذي تقوم به مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في حالات الأزمات الإنسانية الكبرى التي تؤدي إلى تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين. ونأمل أن الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين الجديد، الذي أيدت بلادي اعتماده، سيساعد على تعزيز النظام الدولي لحماية اللاجئين.

إن تقديم المساعدة إلى اللاجئين والأشخاص عديمي الجنسية اليوم هو عنصر أساسي في الجهود المعقدة الرامية إلى صون السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي. ونحن

نتشاطر القلق إزاء أوضاع الهجرة الصعبة في أوروبا، والتي تُعزى جزئيا إلى الوصول غير المنضبط المستمر للأشخاص من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وحالات الوفاة في عرض البحر ووجود الأطفال غير المصحوبين بذويهم في تدفقات الهجرة المختلطة تثير القلق بشكل خاص. وأجد لزاما عليّ أن أشير مرة أخرى إلى أن هذه الحالة إلى حد بعيد هي نتيجة للتدخل غير المسؤول في الشؤون الداخلية للدول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وحالة اللاجئين والمهاجرين قسرا داخل ليبيا، المحتجزين في مراكز الاحتجاز ويواجهون أشكالا مختلفة من سوء المعاملة، تحتاج إلى إيلاء الاهتمام وإيجاد الحلول، كما قال المفوض السامي اليوم.

وروسيا تسهم في تعزيز النظام الدولي لحماية اللاجئين. ونحن نستقبل ونتخذ الترتيبات اللازمة بالنسبة لعدد كبير من اللاجئين والمهاجرين قسرا من مختلف البلدان، بما في ذلك أوكرانيا، ونوفر قدرا كبيرا من المساعدات الإنسانية من خلال القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف ومساعدة دول المنشأ في تهيئة الظروف التي تمكن اللاجئين من العودة. وفي صيف عام ٢٠١٨، أطلقت روسيا مبادرة ترمي إلى تيسير العودة الطوعية للاجئين السوريين، ونحن نشهد زخما مستمرا في هذه العملية. إذ يسافر ما يقرب من ١ ٠٠٠ شخص إلى سوريا كل يوم، من لبنان والأردن أساسا. ومنذ تموز/يوليه ٢٠١٨، عاد أكثر من ١٧٧ ٠٠٠ شخص. وعلينا أن نساعد السوريين على إدراك هذا الحق المشروع. ونعتقد أن للمنظمات الإنسانية الدولية دور كبير ومتزايد في هذا المجال، ونحث المفوضية على تكثيف جهودها للمساعدة في إعادة السوريين. وروسيا، من جانبها، تعمل أيضا في هذا المضمار. وعدد المناطق الآمنة للسكان في البلد يتزايد. ونعمل بهمة على استعادة البنية التحتية الأساسية مثل إمدادات المياه والكهرباء، والمدارس والمستشفيات والسكن، فضلا عن عمليات إزالة الألغام لأغراض إنسانية، وتقديم الرعاية العاجلة لمن يحتاجون إليها.

وأريد أن أؤكد بشكل خاص على أن عملية إعادة اللاجئين السوريين والنازحين داخليا يجب أن تكون طوعية، ولا ينبغي التحوط لها بظروف مصطنعة أو مسيسة، كما يحاول البعض أن يفعل ذلك علانية عن طريق تخويف الأشخاص الذين يرغبون في العودة إلى ديارهم ومنعهم من مغادرة مخيمات اللاجئين. وبدلا من مساعدة اللاجئين على العودة وإعادة توطينهم في منازلهم الدائمة، يذهب الجزء الأكبر من المساعدات الدولية إلى دعم مخيمات اللاجئين خارج سوريا، وبالتالي إبقاء الوضع القائم. إننا نشعر بالقلق بشكل خاص إزاء الحالة في مخيم ركبان، حيث يُحتجز عشرات الآلاف من الأشخاص في ظروف إنسانية مزرية وغير مقبولة على الإطلاق. والأغلبية الساحقة منهم يريدون مغادرة المخيم. وقامت روسيا بفتح ممرين إنسانيين لتمكين الناس من مغادرة المخيم، كما اتخذت الحكومة السورية الاستعدادات لإجلاء الأشخاص إلى أماكن إقامتهم المختارة في اللاذقية والخالدية والعمار وحمص ومخين والقريتين وتدمر، وكذلك ضواحي دمشق وحلب.

وبالتعاون مع ممثلي المفوضية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وجمعية الهلال الأحمر السورية والسلطات السورية، نظم الجيش الروسي عددا من اجتماعات التنسيق لوضع تدابير تدريجية لإعادة توطين سكان ركبان. ونحن على استعداد لمواصلة الحوار بشأن ركبان مع جميع الأطراف المهتمة، بما في ذلك الأمم المتحدة والولايات المتحدة والأردن، دون شروط مسبقة أو أي تسييس للجوانب الإنسانية للمشكلة.

في الختام، أود أن أشدد مرة أخرى على أن روسيا تعتزم مواصلة تقديم الدعم والمساعدة الشاملين لأنشطة المفوضية، التي تعد ذات أهمية حيوية لملايين الأشخاص الذين أجبروا على مغادرة ديارهم.

السيد ميزا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الإعلامية،

وأن أشكر السيد فيليبو غراندي، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، على إحاطته الإعلامية الوافية والتي جاءت في حينها، وكذلك العمل الذي يقوم به إلى جانب فريق معاونيه المتفاني في ظل ظروف صعبة للغاية.

تتابع بيرو بقلق بالغ الحالة المزعجة التي يعانيها حوالي ٢٥ مليون لاجئ على مستوى العالم، وتعرب عن تضامنها معهم. وندرك أن هذا الوضع يمكن أن يكون له تأثير على كل البلدان، ولكن على البلدان النامية بالأخص. وفي مواجهة هذا الرقم المفزع، الذي يتزايد سنويا، رحبنا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ باعتماد الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، الذي يشكل الأساس القانوني لإنشاء آليات أكثر عدلا وإنصافا لمناهضة كراهية الأجانب والتمييز. ويعكس الاتفاق التزام المجتمع الدولي بإيجاد آليات للتعاون في التعامل مع المشاكل العابرة للحدود ودعم الظروف السائدة في بلدان المنشأ لتيسير العودة الآمنة والطوعية للاجئين.

ويعدُّ تعزيز التنفيذ الشامل لمختلف القطاعات، لا سيما المؤسسات المالية الدولية والإقليمية، مسألة مثيرة للاهتمام بشكل خاص. ولذلك السبب نود أن نطلب إلى السيد غراندي تقديم مزيد من التفاصيل فيما يتعلق بالملاحظات التي أدلى بها في ذلك الصدد.

ولا شك أن التصدي لهذا الموضوع يعتبر أولوية بالنسبة للمجلس. ويكفي القول بأن نسبة ٥٧ في المائة من اللاجئين على نطاق العالم ينتمون إلى البلدان المدرجة في جدول أعمال المجلس: جنوب السودان وأفغانستان وسوريا، ناهيك عن الوضع الخطير الذي تواجهه طائفة الروهينغيا في بنغلاديش، والحالة الحرجة التي يواجهها المهاجرون واللاجئون من ليبيا، علاوة على تدهور الحالة التي قد يواجهونها بسبب الاشتباكات التي وقعت مؤخرا. وبالمثل، فإننا نشعر بالقلق إزاء الزيادة المستمرة والوضع الخطير للاجئين والمهاجرين الفنزويليين في جميع أنحاء القارة، بما في ذلك بلدي – وهي مسألة سنتناولها بإسهاب غدا. وننوه بروح التضامن والموارد التي توفرها البلدان المستقبلة لأولئك اللاجئين على الرغم من الصعوبات التي قد تنشأ من مثل هذه التعبئة.

وترى بيرو أن من الأهمية بمكان التصدي للأسباب الجذرية لتشرد السكان على نطاق دولي والاستجابة في الوقت المناسب وبصورة جماعية لمختلف التحديات وأوجه الضعف التي نعاني منها معا مثل تغير المناخ والتصحر وتزايد عدم المساواة والفساد وتكديس الأسلحة والتطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب، من بين ظواهر أخرى على نطاق عالمي وأبعاد عابرة للحدود الوطنية. ويجب التصدي لكل ذلك مع تعزيز مشاركة النساء والشباب، بوصفه الضمان الوحيد لبناء رؤية مشتركة لمستقبل سلمي مستدام وشامل للجميع.

وفي ذلك الصدد، فإن لمجلس الأمن دورا يضطلع به في تحديد أولويات الجهود والأدوات اللازمة لمنع نشوب النزاعات وتحقيق السلام المستدام. تحقيقا لتلك الغاية، ينبغي تعزيز منظور أشمل استنادا إلى تحليل المخاطر والخطط الإدارية في الوقت المناسب، وهو ما ينبغي أن يوفره الأمين العام ومختلف الوكالات والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

وختاما تود بيرو أن تجدد التزامها بالعمل الهام الذي يؤديه السيد غراندي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ونأمل أن تتاح لنا الفرصة لمواصلة تبادل الآراء في المستقبل. ونحن واثقون بأن في وسعنا – تحت قيادته وبعد تجاوز درجة تعقيد أزمات اللاجئين الحالية، وبدعم المجتمع الدولي وإرادته السياسية – أن نتيح فرصة جديدة لملايين البشر الذين يعانون من الضعف ويواجهون أوضاعا حرجة اليوم.

السيد العتيبي (الكويت): شكرا سيدي الرئيس، طبعا نرحب بالسيد فيليبو غراندي ونشكره جزيل الشكر على الإحاطة الشاملة والمفصلة التي قدمها لنا. وأود أيضا أن أثني

على الدور المهم الذي تقوم به مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ونقدر كذلك العلاقة بين الكويت والمفوضية، خصوصا أننا نعاني في منطقتنا تحديدا من مشكلة اللاجئين في دول عديدة، وساهمنا قدر استطاعتنا في تخفيف المعاناة من خلال تقديم مساهمات طوعية للمفوضية وسنستمر في دعم عمل المفوضية.

تطرقتم، السيد غراندي في كلمتكم، إلى تفاصيل مهمة وكثيرة جدا. ولن أكرر الأرقام التي تطرقتم إليها ولكن من الواضح أن هناك علاقة بين المجلس والمفوضية عندما يعجز المجلس عن معالجة نزاع معيّن أو يعجز عن احتواء هذا النزاع أو إدارته، فإن ذلك يصعّب عمل المفوضية وعمل الوكالات المتخصصة الأخرى، هذا مع الأسف كأنها علاقة طردية بين المجلس والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين والأجهزة الأخرى التي تعمل في مجال مساعدة اللاجئين. فعدم القدرة على منع اندلا ع تلك النزاعات في مراحلها الأولية ومعالجة جذورها يؤدي تلقائيا إلى تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين تترتب عنها تكاليف مادية وسياسية باهظة. وكثيرا ما تسهم هذه التدفقات في خلق مزيد من عدم الاستقرار الإقليمي، الأمر الذي يؤدي إلى حلقة من النزاع والتشريد يعزز ويغذي كل منهما الآخر.

الكويت تؤمن بأهمية معالجة الأزمات خلال مراحلها الأولية للحيلولة دون تفاقمها، ومعالجة جذورها لضمان عدم اندلاعها مرة أخرى، مما يتوافق تماما مع رؤية الأمين العام والدور المنوط بهذه المنظمة التي يجب على جميع أجهزتها أن تعمل معا لتحقيق هذه الغاية، بما في ذلك مجلس الأمن الذي يجب أن يفي بدوره ويضطلع بمسؤولياته عبر استخدام جميع الأدوات المتاحة له لإنهاء النزاعات والحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

لا شك أن الاستجابة الدائمة والفعالة للتحديات التي تشكلها زيادة التشريد القسري لن تنجح إلا من عبر معالجتها بشكل شامل وبكافة أبعادها. فالأزمة العالمية تتطلب اتباع نهج عالمي لمعالجتها قائم على التعاون الإقليمي والدولي. ونولي أهمية كبيرة لجهود المفوضية السامية لتطبيق إطار الاستجابة الشاملة للاجئين من خلال الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين. ونؤكد أن من الضروري كذلك ضمان الامتثال للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وضمان التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

تعدُّ المساعدة الإنسانية جزءا أساسيا من الاستجابة لأزمة النزوح الحالية. ويتطلب توفير الكرامة لجميع هؤلاء المحتاجين خططا فعالة وقصيرة المدى وحلولا دائمة وطويلة الأجل. فما زلنا نرى سخاء وتضامنا من المجتمع الدولي تجاه اللاجئين في جميع أنحاء العالم، كما ذكر السيد فيليبو غراندي في إحاطته، ومن الضروري أن نشدد على أهمية دور تلك المجتمعات والدول التي تستضيف أعدادا كبيرة من اللاجئين وتوفر لهم الدعم. كما نؤكد على دور المؤسسات والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية التي تعمل دون كلل من أجل توفير حياة كريمة لكل المحتاجين في مناطق الصراعات بكافة مراحله وإعادة التأهيل من بعده.

ويجب السماح للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإنسانية الأخرى بأداء عملها وإتاحة الوصول الكامل ودون عوائق إلى اللاجئين المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية والخدمات الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم بالإضافة والدعم النفسي والاجتماعي. ونناشد هنا المجتمع الدولي أن يستمر في دعمه لجهود المفوضية السامية.

لديّ استفساران، السيد الرئيس.

الاستفسار الأول يتعلق بوصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين، ماذا يمكن أن يقوم به المجلس؟ فقد شهدنا مشاكل أو أزمات واجهت وكالات الأمم المتحدة، بما فيها مفوضية شؤون اللاجئين، حيث كانت هناك صعوبة في الوصول إلى المحتاجين، وأحيانا احتاجت إلى أشهر للوصول إلى المحتاجين.

ماذا يمكن أن يقوم به المجلس لتسهيل عمل هذه الوكالات؟ نحن في الكويت طرحنا عدة مرات في مجلس الأمن موضوع ممارسة حق النقض ودعونا إلى عدم استخدامه في مسألة إيصال المساعدة إلى النازحين واللاجئين.

سؤالي الثاني يتعلق بمذكرة التفاهم الموقعة بين المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وحكومة ميانمار. وقد تطرق السيد غراندي في كلمته إلى مسألة لاجئي الروهينغيا. إن عودتهم الآمنة والكريمة والطوعية مطلب دولي، ولكن ميانمار تقول إنه ليست لديها أي إشكالية في عودة اللاجئين، وبنغلاديش تقول أيضا كذلك. وأنتم الآن في الوسط عن طريق مذكرة التفاهم التي تقترب نهايتها، كيف تساعد في عملية تسهيل عودة اللاجئين إلى موطنهم الأصلي؟ ونحن نعلم أن هناك ظروف غير ملائمة ولكن كيف نساعد في تحسين هذه الظروف؟

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى المنسق الخاص نيكولاي ملادينوف على إحاطته المستنيرة والهامة جدا. وأود أيضا أن أعرب عن خالص تقديري للعمل الذي اضطلع به، فضلا عن أفرقة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على حسن عملهم في حماية اللاجئين والدفاع عن حقوقهم. وتعول مفوضية شؤون اللاجئين، كما يعلم السيد غراندي، على الدعم القوي الذي تقدمه إليها فرنسا في سياق الشراكة النموذجية القائمة، كما يمكنها التعويل على التزام فرنسا بكفالة الاحترام غير المشروط لحق التماس اللجوء في أوروبا وفي جميع أنحاء العالم.

وكما أوضح المفوض السامي غراندي، فقد شهد عام ٢٠١٩ سجلا قاتما حيث طرد إلى المنفى ٧٠ مليون شخص وأصبحوا لاجئين.

ودون الخوض في قائمة البلدان المعنية، أود أن أكرر التأكيد على ما قاله السيد غراندي وأن أشدد على الأولويات الثلاث التي يجب أن توجه عملنا: أولاً، تقاسم المسؤوليات؛ وثانياً، التصدي للأسباب الجذرية للتشرد، وثالثاً، احترام المبادئ الأساسية لتوجيه عودة اللاجئين ومساندتها.

أولاً، فيما يتعلق بتقاسم المسؤوليات والحاجة إلى التضامن، فإن استقبال اللاجئين هو التزام دولي وواجب أخلاقي. ومن مسؤولية الدول توفير الحماية على أراضيها للرعايا الأجانب الذين فروا من بلدهم بسبب الاضطهاد. ويجب علينا أيضاً أن نكفل مسارات آمنة وقانونية لهؤلاء الأشخاص، الذين غالباً ما يخاطرون بحياتهم للذهاب إلى المنفى. ومن هذا المنطلق، نظمت فرنسا بعثات للحماية في النيجر وتشاد، وذلك بالتعاون مع مفوضية شؤون اللاجئين. وقد أعيد توطين حوالي ١ ١٥٠ من اللاجئين شديدي الضعف في فرنسا.

ويجب علينا أن نفعل كل ما في وسعنا لدعم البلدان التي تقف على الخطوط الأمامية في مواجهة التشريد الواسع النطاق. ولن نتمكّن من تحسين رعاية اللاجئين إلا من خلال نهج متضافر وتحسين إدارة تدفقات المهاجرين. ويجب علينا أيضاً أن نزيد من جهودنا لمكافحة المتجرين والمهربين. وهذه أيضاً مسألة ذات أولوية.

وانطلاقاً من هذه الروح، تم وضع واعتماد الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين. ويجب علينا أن نضاعف جهودنا من أجل الانتقال إلى مرحلة تنفيذ الاتفاق. والمنتدى العالمي بشأن اللاجئين الذي ستنظمه مفوضية شؤون اللاجئين في كانون الأول/ديسمبر سيكون خطوة رئيسية نحو توفير استجابة جماعية وفعالة للتحديات التي تواجه حماية اللاجئين ورعايتهم. وستكون فرنسا حاضرة، جنباً إلى جنب مع المفوضية، وهي المنظمة الدولية الرئيسية، دون منازع، المستفيدة من المساعدة الإنسانية التي تقدمها فرنسا. وندعو جميع الدول والجهات الفاعلة ذات الصلة إلى المشاركة في الاتفاق والالتزام بتنفيذه.

ثانياً، فيما يتعلق بالتصدي للأسباب الجذرية لتشريد السكّان، وكما يعلم الجميع، فانعدام الأمن والانتهاكات

الجماعية لحقوق الإنسان، التي باتت للأسف سمة النزاعات، هي الأسباب الرئيسية للتشريد. ومن المهم تفادي حدوثها وقمعها. ويعود لمجلس الأمن أيضاً تهيئة الظروف الملائمة لتحقيق تسوية دائمة للأزمات.

وفي سورية، حيث يوجد أكثر من ٦ ملايين شخص من المشردين داخلياً و ٥,٧ ملايين من اللاجئين، لا يمكن منع تدفق المزيد من اللاجئين وضمان الاستقرار إلا من خلال عملية سياسية ذات مصداقية. وفي ليبيا، دفع تصاعد العنف بالفعل ٨٠٠ ٢ شخص إلى الفرار من مناطق النزاع وأدى إلى تفاقم الحالة غير المستقرة أصلاً للمهاجرين واللاجئين. وندعو جميع القادة الليبيين إلى الاستمرار في المشاركة في العملية التي يقودها الممثل الخاص للأمين العام، بما أن الحل السياسي وحده هو الكفيل بتحقيق الاستقرار في البلد على نحو مستدام والتصدي للتحديات المتصلة بالهجرة. وفي هذا الصدد، لدي سؤال للمفوض السامي بشأن التعاون بين المفوضية والسلطات الليبية لضمان حماية المهاجرين واللاجئين.

وفيما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين، الذين يوجد أكثر من ٥ ملايين منهم في المنطقة، فإننا نطالب بحلّ واقعي ومنصف وعادل ودائم في إطار اتفاق إسرائيلي – فلسطيني في المستقبل، استناداً إلى المعايير المتفق عليها دولياً. وفي الوقت نفسه، يجب أن تستمر وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في تلقّي دعمنا الكامل في سياق تعليق المساهمة الأمريكية فيها. ومن جانبها، ضاعفت فرنسا مساهمتها في الأونروا لهذا العام.

أخيراً، في فنزويلا، التي سنناقشها مرة أخرى يوم غد، يغادر البلد حوالي ٠٠٠ ٥ شخص كل يوم، وهناك الآن أكثر من ٣,٤ مليون مهاجر ولاجئ فنزويلي. إن منشأ تلك الأزمة سياسي ومؤسسي، ولن ينهيها إلا إجراء انتخابات رئاسية جديدة حرة وشفافة وذات مصداقية.

ثالثاً، فيما يتعلّق باحترام المبادئ الأساسية لعودة اللاجئين، تقع على عاتق الجميع مسؤولية ضمان الطابع الطوعي لعودة اللاجئين إلى بلدانهم الأصلية، كما قال السيد غراندي. ويجب على الدول أن تضمن الظروف الملائمة للعودة الآمنة والكريمة استناداً إلى إمكانية الحصول على معلومات عن المكان الذي يخطط الناس للعودة إليه. وكما يعلم الجميع، في سورية أو بورما، لنضرب مثلين فقط، فإن هذه الظروف غير مهيأة بالمرة اليوم. ففي سورية، تشعر فرنسا بقلق بالغ إزاء التقارير الواردة عن الاعتقال التعسفي من جانب الأجهزة الأمنية السورية للاجئين الذين يعودون إلى ديارهم. وفي بورما، لن تكون هناك إمكانية لعودة اللاجئين من الروهينغيا من دون توفير الحرية الكاملة في التنقل والوصول إلى الخدمات الأساسية.

وعودةً إلى ما قاله فيليبو غراندي في بداية إحاطته الإعلامية الهامة، فإن الموقف تجاه اللاجئين هو أحدُ السمات المميزة لعصرنا والبوصلة التي توجه أعمال معاصرينا. وإذ أردد ما قاله، فإني أود أن أؤكد مجدداً اقتناع فرنسا بأنه لا يمكن التصدي بفعالية وعلى نحو مستدام للتحديات التي يطرحها العدد المتزايد من اللاجئين إلا من خلال اتباع نهج عالمي جماعي يتّسم بالمسؤولية ويستند إلى تقديم الدعم. وفرنسا عاقدة العزم على الاستمرار في عدم ادخار أي جهد لبلوغ تلك الغاية.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): إن الولايات المتحدة ملتزمة بمساعدة المشردين بسبب ظروف خارجة عن سيطرتهم. ولذلك، فإننا لا نزال أكبر مانح منفرد للمساعدة الإنسانية في العالم كلّه. ونحن نركز على تقديم المساعدة أقرب ما يمكن لموطن اللاجئين لمساعدتهم حتى يمكنهم العودة إلى ديارهم طوعاً في أمان وكرامة. بيد أن الاحتياجات الإنسانية تفوق بمراحل قدرة أي جهة مانحة وحيدة. ونشجّع الدول الأخرى، فضلاً عن الجهات الفاعلة

الإنمائية والقطاع الخاص، على زيادة المساهمات الإنسانية في جميع أنحاء العالم.

وكما قال العديد من الزملاء، يوفّر الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين أساساً لاستجابةٍ يمكن التنبؤ بها وتقاسماً أكبر للأعباء فيما بين الدول الأعضاء. وإننا نؤيد الأهداف الرئيسية للاتفاق. ونشجّع البلدان غير المضيفة للاجئين والبلدان التي لا توفر المساعدة الإنسانية على القيام بالمزيد. ونؤيد التخفيف من الضغط على البلدان المضيفة للاجئين، بما في ذلك عن طريق توفير خيارات الذهاب إلى بلدان ثالثة وتيسير فرص تتجاوز إعادة التوطين التقليدية. ونؤيد أيضاً الجهود الرامية إلى تحسين الظروف في البلدان الأصلية للسماح بالعودة الآمنة والطوعية.

ونُثني على الجهود الهائلة التي تبذلها العديد من البلدان المضيفة. ويشمل ذلك البلدان التي فتحت أبوابها أمام محنة غير مسبوقة لملايين من الناس الضعفاء الآتين من فنزويلا ومن سورية. وننوّه بالخطوات المثيرة للإعجاب التي تتخذها البلدان في جميع أنحاء العالم لحماية اللاجئين. فإثيوبيا تعمل على توسيع نطاق حصول اللاجئين على فرص العمل والتعليم وغيرها من الخدمات الأساسية. ويلتزم الأردن بالسماح لجميع الأطفال بالحصول على التعليم العام. وفي تركيا، يمكن لحوالي ٤ ملايين لاجئ الحصول على الرعاية الصحية المجانية ودخول سوق العمل والالتحاق بالتعليم. ومنحت تايلند الجنسية لأكثر من ٣٠ ٠٠٠ شخص من عديمي الجنسية، وبدأت باكستان في حوار وطني بشأن منح الجنسية للاجئين الذين ولدوا هناك.

وعلينا أن نتجنب إغراء الضغط قبل الأوان لحمل الأفراد على العودة إلى البلدان أو المناطق التي فروا منها. وسورية مثال على ذلك حيث أن معظم اللاجئين، وكما أخبرنا المفوض السامي للتو، غير مستعدين للعودة. فالظروف السائدة في العديد من أماكن العودة غير آمنة. ونشعر بالقلق إزاء التقارير عن العودة غير الطوعية في بعض السياقات، ونطلب إلى الدول أن تتصرف وفقاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي وأن تحترم مبدأ عدم الإعادة القسرية. ونشجّع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وشركاءها على مضاعفة الجهود الرامية إلى رصد أوضاع العائدين إلى مناطقهم الأصلية، من اللاجئين والمشردين داخلياً على السواء. وفي هذا السياق، أودّ أن أسأل المفوض السامي عن رأيه غير المسيّس للخيارات الحالية لسكان مخيم الركبان، وإلى أي مدى يرى أن لديهم خيار العودة الآمنة والطوعية والكريمة.

ونشجّع الدول على تجنّب الإجراءات التي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم التشرد. فعودة اللاجئين تكون مستدامة على الأرجح إذا توفرت الضمانات الأساسية، مثل الحقوق القانونية وإمكانية الحصول على الأراضي والإسكان والخدمات الاجتماعية والإدماج الاقتصادي.

إنها تقلل من احتمال احتياج اللاجئين للبحث عن الأمان عبر الحدود الدولية مرة أخرى. وندعم بشكل كامل المناقشة التي أجراها المفوض السامي بشأن إيجاد حلول في بداية أزمة التشرد، ومعالجة الأسباب الجذرية للتشرد ودوافعه، والإدارة الفعالة للنزوح بسبب عوامل متعددة أو تدفقات الهجرة المختلطة. وعلى نحو ما قال الوزير بومبيو، إن أفضل طريقة للمساعدة هي العمل على إنهاء النزاعات التي تؤدي إلى التشرد في المقام الأول. ويعد السعي لإيجاد حل لهذه النزاعات هو إحدى المسؤوليات الأساسية للمجلس، ويجب أن نتبناه بشكل كامل.

لقد سعينا، لأكثر من سنة، إلى معالجة الأسباب الجذرية للأزمة الإنسانية في فنزويلا من خلال هذه الهيئة، ولكن دون جدوى. وإن القول لجيران فنزويلا، الذين يستضيفون بشكل جماعي أكثر من ٣ ملايين لاجئ، بأن الحالة لا تهدد الأمن والاستقرار الإقليميين خطأ الآن كما كان منذ اندلاع الأزمة. وسنواصل دق ناقوس الخطر بشأن الحالة الإنسانية الأليمة للشعب الفنزويلي، بما في ذلك في مناقشة الغد.

وأشكركم مرة أخرى، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم لمناقشة حالة الملايين من المشردين في جميع أنحاء العالم، الذين لديهم نفس آمالنا وأحلامنا بمستقبل ينعم فيه أطفالنا بالتعليم، وإعمال الحقوق والمسؤوليات الأساسية للمواطنة الديمقراطية، والأهم من ذلك، توافر السلامة والأمن لنعيش حياتنا. وستواصل الولايات المتحدة قيادة الجهود المبذولة لدعم بناء ذلك المستقبل.

السيد بيكستين دو بيتسويريفا (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): بادئ ذي بدء، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على المبادرة بعقد جلسة اليوم، وأشكر السيد غراندي على بيانه الملهم.

كما نعلم، لم يكن عدد المشردين في جميع أنحاء العالم أبدا مرتفعا مثلما هو الآن: ٦٨,٥ مليون شخص، بمن فيهم أكثر من ٢٥ مليون لاجئ. ومن ثم، فإن الإحاطة الإعلامية اليوم تحظى بالمكانة التي تستحقها في جدول أعمال مجلس الأمن، بالنظر إلى الصلات بين النزاعات وتدفقات اللاجئين والمشردين داخليا. وفي هذا الصدد، لا يمكن للزيادة الكبيرة في عدد الأشخاص المشردين أن تصبح مؤشرا على تناقص قدرتنا على منع نشوب النزاعات وتسويتها. إن ظهور تدفقات اللاجئين والمشردين داخليا، في كثير من الحالات، يشكل علامة إنذار. ولذلك ينبغي أن نأخذ في الاعتبار علامات الإنذار المبكر وأن ندرجها في التحليلات والتقارير المقدمة إلى مجلس الأمن بغية تحسين قدراتنا على الاستجابة والوقاية. وأود أن أسأل المفوض السامي لشؤون اللاجئين عن رأيه بشأن هذه المسألة. كيف يمكننا العمل على هذا الجانب من الإنذار المبكر؟

ثانيا، إن مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين تضع الحماية في صميم ولايتها. وتؤيد بلجيكا الأهمية المحورية للحماية من خلال إقامة شراكة قوية مع المفوضية. ويجب أن تظل هذه الحماية في صميم جميع أعمال المساعدة الإنسانية التي تدعم الأشخاص المشردين، حيث يواجهون العديد من المخاطر الإضافية، بدءا من التمييز وحتى الانتهاكات الجسيمة لحقوقهم. وبالنظر لتعرض النساء والأطفال لخطر الانتهاكات بصورة إضافية، بما في ذلك العنف الجنسي، فإننا ندعو الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء في المجال الإنساني لإيلاء اهتمام خاص لاحتياجاتهن وتوفير الخدمات الطبية والنفسية المتخصصة لضحايا العنف الجنسي.

وفيما يتعلق بالحماية، نشير إلى أن الأشخاص المشردين يحظون بالحماية عن طريق حقوق الإنسان من خلال القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي للاجئين، حسب الاقتضاء. وندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى احترام مبدأ عدم الإعادة القسرية.

لقد ذكر المفوض السامي مسألة العودة. ونعتقد أن عمليات العودة وإعادة الإدماج يجب أن تكون جزءا لا يتجزأ من عمليات السلام. ويجب أن يوفر أطراف النزاع الضمانات اللازمة لضمان عودة اللاجئين بصورة آمنة وطوعية وكريمة ومستنيرة وعلى نحو مستدام. ويجب وضع تدابير مصاحبة بهدف تحقيق مصالحة دائمة وعدالة انتقالية. وعلاوة على ذلك، يمكن للاجئين أنفسهم، وكذلك المغتربين، أن يقدموا مساهمة قيمة في جهود السلام والمصالحة؛ ويجب دعم دورهم كجهات فاعلة في هذه العمليات.

ثالثا، إن العدد المذهل لحالات التشريد القسري، بمن فيهم اللاجئون، يقودنا إلى إعادة التأكيد على أهمية التعاون الدولي بشأن مسألة اللاجئين. وفي هذا الصدد، تؤيد بلجيكا الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، الذي وضعته مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وتأمل أن يساعد اعتماده على منح زخم جديد للتعاون الدولي في هذا المجال. وبالنظر إلى أن نحو ٦٠ في المائة من اللاجئين تستضيفهم ١٠ بلدان فقط وأن ٨٥ في المائة من اللاجئين في بلدان نامية، فإن الاتفاق يمنح

الأولوية بحق لتقديم الدعم للبلدان المضيفة، وتقاسم المسؤوليات والأعباء، والبحث عن حلول دائمة. وهذا النهج يمنع ضياع الأجيال، لا سيما في حالات الأزمات الممتدة، بسبب الافتقار إلى الرعاية الصحية والتعليم والدعم النفسي والاجتماعي.

وأود أن أختتم بياني بالإشادة بالعمل الممتاز الذي اضطلع به المفوض السامي وفريقه.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل ألمانيا.

سأبدأ من حيث انتهى السيد بيكستين دو بيتسويريفا، وأشكركم، السيد غراندي، على عملكم. إنكم تعملون لمساعدة الناس الذين يعيشون في ظروف صعبة للغاية. وقد ذكر زميلنا ممثل الجمهورية الدومينيكية أمثلة من جميع أنحاء العالم. وعندما نتكلم عن ٧٠ مليون لاجئ، فإننا نتكلم عن مصير ٧٠ مليون فرد – من الأطفال والنساء والرجال. ولذلك، نشجعه على إعادة النظر في قراره. إنه دائما يشع بالأمل والتفاؤل. وأعتقد أن ذلك هو السبيل الوحيد للتغلب على التحدي. غير أننا بحاجة إلى ذلك. وأرجو منه أن يواصل جهوده. وستظل ألمانيا دائما داعمة لعمله. ونحاول أن نكون شريكا موثوقا. وأعتقد أننا، في عام ٢٠١٨، كنا ثاني أكبر المانحين إلى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين. وعلى نحو ما طلب آخرون، أرجو أن ينقل إلى جميع موظفيه إعجابنا ودعمنا لكل ما يقومون به.

على نحو ما قال الزملاء من فرنسا وبلجيكا وأمريكيا، إن الاتفاق العالمي من أجل اللاجئين معلم حقيقي، ويبين قدرة النظام المتعدد الأطراف على معالجة المسائل المعقدة للغاية. وكما قال المفوض السامي، يتمثل العنصر الرئيسي في التضامن المشترك، وكما قال آخرون هنا، يتمثل في الإنصاف في تقاسم الأعباء والمسؤوليات. والتجربة أكبر برهان. وعلينا أن نتكلم عن التنفيذ.

وفيما يتعلق بالبلدان المضيفة، وعلى نحو ما أكد الآخرون قبلي، أود أن أؤكد على مدى تقديرنا للإجراءات التي تتخذها البلدان المجاورة لسورية – الأردن، ولبنان، وتركيا، ومصر. كما نقدر الإجراءات التي اتخذتها بنغلاديش وجيران فنزويلا، من كولومبيا إلى بيرو وإكوادور. فهذه الإجراءات تكتسي أهمية بالغة. ومن الأهمية بمكان أيضا أن يمنح اللاجئون فرصة حيث إنها ستسمح لهم بالعودة إلى وطنهم. فعندما يكونون في بلدان ثالثة، يقل احتمال عودتهم إلى ديارهم. إننا نؤيد ما قاله السيد غراندي والآخرون فيما يتعلق بالعائدين. يجب أن تكون عمليات العودة طوعية وآمنة وكريمة ومستنيرة. وقد أجرينا مناقشة أيضا بشأن الركبان. ويجب أن يعمل الاتحاد الروسي والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين بشكل وثيق لضمان أن تتم عمليات العودة على النحو المبين في السابق، وألا يواجه العائدون الاعتقال أو التجنيد القسري أو أن يجدوا أن ديارهم قد تمت مصادرتها.

وفيما يتعلق بالحالة المروعة في ليبيا، فإنني أشجع المفوض السامي على مواصلة العمل والبقاء هناك. وثمة ظاهرة في ليبيا أود تسليط الضوء عليها. إنها مصير النساء والأطفال واللاجئين. فهم الأكثر ضعفا، في ليبيا، وفي أماكن أخرى، بالتأكيد. ونؤيد ما يقوم به المفوض السامي، وأطلب أن يولي تركيزا خاصا لمصير أولئك اللاجئين.

وأود أن أختتم بياني بالتطرق إلى ميانمار. هل يمكن للمفوض السامي أن يطلعنا على المزيد من المعلومات بشأن الـ ٣٤ مشروعا؟ ما الذي تنطوي عليه؟ هل يمكننا أن نبني عليها؟

فيما يتعلق ببنغلاديش، أود أن أعرب عن التقدير لما يقوم به هذا البلد، الذي ليس من أغنى البلدان في العالم. ما هي حالة اللاجئين هناك؟ لقد سمعت أيضا أنهم قد يوضعون على جزيرة. ما هي المخاطر التي سيواجهها اللاجئون عندئذ في بنغلاديش؟ ما الذي يمكن أو يجب القيام به لدعمهم؟

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أود أن أشكر الجميع مرة أخرى لالتزامهم بالساعة الرملية. وردا على زميلي الروسي واقتراحه باستخدامها أفقيا، لقد استخدم هذا النهج وزير خارجية هايتي (انظر S/PV.8502)، ولكني أعتقد أننا يمكن أن نعمل بدون استخدامها أفقيا. كما أود أن أشكر الجميع على جميع الأسئلة التي أثيرت. لقد أثير العديد من الأسئلة.

لا أعلم إن كان المفوض السامي يشاطرني الحماس إزاء عدد الأسئلة، ولكني أعطيه الكلمة الآن للرد.

السيد غراندي (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الجميع على العديد من عبارات التقدير والدعم التي استمعت إليها هذا الصباح. لأن عبارات الدعم من مجلس الأمن بوصفه مؤسسة – الجهاز الأعلى المسؤول عن السلام والأمن والوثيق الصلة بعملنا – ومن كثيرين – في الواقع من الجميع – ممثلي فرادى البلدان في المجلس، مشجعة لنا.

وتوخيا للإيجاز، سأحاول تقسيم الأسئلة والملاحظات العديدة التي استمعت إليها إلى مجموعات، بدءا ربما بمسألة العودة، التي ذكرها الكثيرون. وهي مسألة معقدة للغاية. تطرقت إليها في ملاحظاتي الاستهلالية. وبالطبع، يتعين علينا أن نوضح مرة أخرى أنه بالنسبة للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، فإن عودة اللاجئين إلى ديارهم يجب أن تكون آمنة وكريمة ومأمونة. وهذه هي الركائز الثلاث للعودة؛ وهي ضرورية إذا أردنا أن نضمن أن تحدث عمليات العودة في سياق من الحماية الدولية. ومن الصحيح أيضا أن عمليات العودة الآمنة والكريمة والمدعومة جيدا والطوعية أمامها فرصة لتكون أكثر استدامة. وعمليات العودة التي تحدث في ظروف غير مثالية كثيرا ما تتحول إلى موجات جديدة من التشريد. لقد شهدنا ذلك في العديد من الأماكن. وعندئذ تصبح مساعدة الأشخاص أكثر صعوبة، وتنشأ حالة يمكن أن تمثل بداية للمزيد من الصراع. ولذلك فإنها مسألة أود أن أدعو أعضاء المجلس إلى النظر فيها من منظور الاستقرار/والأمن.

ولكن، بالطبع حينما يختار الناس العودة – وأحيانا يختار الناس العودة في ظل ظروف صعبة – نرى بعضهم يعود إلى سورية ونرى بعضهم يعود إلى حالات صعبة أخرى – حينها يحتاج هؤلاء إلى الدعم الإنساني. وكلنا نعلم أن مسألة المعونات وإعادة الإعمار في سورية تنطوي على العديد من العناصر والأبعاد السياسية. أدعو أعضاء المجلس وأشجعهم على فصل السياسة، التي لا مفر منها عقب تلك الحرب الطويلة، عن الاحتياجات الإنسانية للسكان، والتي يجب تلبيتها.

والأمر الذي يعد ايضا هاما للغاية – وقلت ذلك في ملاحظاتي الافتتاحية لكن المجلس منحني الفرصة لإثارته مجددا – هو أنه في حالات مثل سورية – والأمر نفسه ينطبق على ميانمار وغيرها من حالات العودة المحتملة في المستقبل – هو أن تكون المفوضية موجودة في مناطق العودة. وهذا يشكل أيضا جزءا من ولايتنا للحماية، لا سيما إذا أردنا نقل رسالة طمأنة للناس مفادها أن هناك مراقبا محايدا ونزيها لرصد عمليات عودتهم، وهو وجود يمكن أن يكون مشجعا لهم. وذلك قد يكون صعبا للغاية أحيانا.

في سورية، وضعنا بروتوكولا مع الحكومة لدينا الآن في إطاره، إن علمنا بأمور يمكن أن تحدث للأشخاص العائدين، آلية منشأة نثير من خلالها هذه التقارير مع الحكومة السورية. ولكن لا يمكننا أن نفعل ذلك إلا إن كان لنا وجود. وإلا، فلن يمكننا رفع تلك التقارير إلى السلطات. حينما كنت في سورية منذ أسابيع سبل قليلة، ناقشت هذه المسألة باستفاضة مع الحكومة السورية، ونحرز بعض التقدم في ذلك الصدد. بيد أننا نحتاج إلى المزيد من التشجيع والتقدم، وهذا ينطبق على مخيم الركبان أيضا – ردا على السؤال الذي طرحه ممثل الولايات المتحدة.

في الركبان، هناك مجموعات شديدة الاختلاف من السكان حرمت من المساعدات الإنسانية لفترة طويلة جدا. وقد تمكنا أخيرا من تيسير قافلة من الجانب السوري – أي لم يعد ذلك من الجانب الأردني – إلى الركبان في آذار/مارس بمساعدة من وكالات الأمم المتحدة الأخرى. ولكننا نفترض أن هذا سيزداد صعوبة، لذلك فالتوصل إلى حل هو أمر ملح. لقد تمكنا من إجراء دراسة استقصائية لنوايا السكان في الركبان، ومعظمهم يريدون العودة إلى ديارهم بمجرد تقديم ضمانات بالسلامة. الحالة إلى حد كبير مثل حالة العديد من اللاجئين، ولم أثر هذه المسألة مع السلطات في دمشق فحسب، بل وفي محافظة حمص، من حيث أتي معظم الناس في الركبان، لكي أقول إنه من المهم إذا عاد هؤلاء الأشخاص – وآمل أن يتمكنوا من العودة – أن نكون موجودين هناك لضمان مناخ يشعر فيه العائدون بالثقة والطمأنينة. أعلم أن حالة الركبان هي حالة معقدة للغاية تتلاقى فيها مختلف المشاكل الأمنية، لكنني أود أن أشجع أعضاء المجلس الذين يتمتعون بنفوذ وإمكانيات الوصول على تيسير التوصل إلى حل وتعزيز وجودنا كضمان إضافي بأنه إن عاد الناس – وهو ما يرغبون فيه – سيفعلون ذلك بأمان.

كان هناك سؤال هام أثاره ممثل إندونيسيا، وهو ما عهدناه في كثير من الأحيان. وأود أن أقول إنه صحيح أنه عندما أقول إن الناس لديها أيضا الحق في عدم العودة إذا رأوا أن الظروف ليست مناسبة للقيام بذلك، هناك مسألة ماذا سيحدث. ولا أفكر في الأزمات التي وقعت مؤخرا فحسب، بل في الأفغان، على سبيل المثال، الذين ما برحوا يعيشون في المنفى منذ عقود – لمدة ٤٠ عاما هذا العام – وفي الصوماليين الذين ما زالوا في القرن الأفريقي لفترة تتراوح بين ٢٥ إلى ٣٠ عاما، والقائمة للأسف تطول، النزاعات تميل إلى الاستمرار طويلا. ماذا يمكننا أن نفعل حينها للبلدان التي تستضيف فعليا هؤلاء الناس على مدى أجيال؟ وأعتقد أن هذا كان لب السؤال الذي طرحه ممثل إندونيسيا، وهو سؤال هام.

أعتقد أنه هنا يمكن للاتفاق أن يؤدي دورا. نحن لم نبرم الاتفاق لمعالجة حالات الطوارئ الجديدة فحسب، بل ولمعالجة الحالات التي طال أمدها. يهدف الاتفاق إلى حشد أنواع مختلفة من الموارد، لا الموارد الإنسانية فحسب بل والموارد الإنمائية، ودور القطاع الخاص والمجتمع المدني، وهلم جرا. إنه حقا نموذج جديد. أثيرت مسألة أنماط التمويل البديلة، وأعتقد أن الاتفاق يعزز بالفعل ذلك التمويل. وقد بدأنا بالفعل في تطبيق الاتفاق في ١٥ بلدا في أفريقيا وفي أمريكا اللاتينية، ونرى أنه أحرز تقدم هناك في مساعدة البلدان المضيفة على تحمل المسؤولية التي اضطلعت بها لفترة طويلة. ولكن يجب علينا أن نواصل العمل على التوصل إلى حل، خاصة للعائدين. ويجب علينا أيضا أن نستمر في القول إن عمليات إعادة التوطين، التي أشار إليها كثيرون من أعضاء المجلس باعتبارها حلا هاما، لا تزال هامة. ويساورني حقا القلق إزاء انخفاض أرقام عمليات إعادة التوطين على الصعيد العالمي بشكل كبير في السنوات القليلة الماضية. إن عمليات إعادة التوطين لن تمثل حلا جماعيا على الإطلاق للكثيرين، بل هي حل يختاره الأشخاص المعرضون بشدة للخطر والذين يعانون من ضعف شديد. ولذلك أود أن أشجع المجلس على مواصلة النظر في ذلك الجانب.

وبالعودة إلى الاتفاق وما يمثله والموارد الجديدة التي نود حشدها، أود كثيرا أن أكرر المناشدة التي وجهها ممثل الولايات المتحدة – أكبر جهة داعمة لنا من الناحية المالية – بقول إنه يجب توسيع نطاق ”الجهات المساهمة“، وألا يكون ذلك من خلال مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وحدها.

ويشجع الاتفاق قدرا كبيرا من الدعم الثنائي للبلدان المضيفة للاجئين. وقد بيّن لنان حقا البنك الدولي وآخرون الطريق إلى ذلك. وهناك قدر كبير من الاهتمام بالقطاع الخاص.

قبل بضعة أيام فقط كنت في منتدى بواو لأسيا الذي انعقد في الصين. وقد دهشت لاهتمام القطاع الخاص الصيني بدعم العمليات الإنسانية في جميع أنحاء العالم. واعتقد أن هناك سبلا جديدة يمكننا استكشافها وإن استكشافها أمر مهم جدا.

أما وقد التقطنا الإشارة من البيان البولندي فيما يتعلق بالاتجار بالبشر، فإننا جميعا نريد مكافحته. وهذا أيضا أمر معروض على المجلس. وقد انصب قدر كبير من التركيز على جانب المراقبة والأمن. هذا منصف بما فيه الكفاية. وهو نشاط إجرامي يحتاج إلى هذا النوع من الاستجابة. اعتقد أن الأمر يقتضي النظر في المسألة على نطاق أوسع. إذ أن إنشاء المسارات القانونية وإعادة التوطين جانب واحد من المسألة، ولكن أيضا في ميدان الهجرة، وهذا ليس مجالي، فإن إنشاء قنوات للهجرة القانونية أفضل منافسة للاتجار. في نهاية المطاف، هذا يمكن أن يقضي على الاتجار.

كانت هناك بعض الأسئلة بشأن حالات محددة، مثل المسائل التي طرحها ممثل المملكة المتحدة بشأن ليبيا. واعتقد أن الأولوية الأولى التي يعرفها المجلس جيدا، هي وقف التصعيد الحالي للأعمال العدائية. واسمحوا لي أن أشارك الأمين العام في مناشدة جميع الأعضاء بأن يتم ذلك بطريقة موحدة وقوية. ويجب أن يسمع صوت مجلس الأمن لأن ما يحدث الآن في ليبيا خطير جدا. وإذا حدث ذلك، أعتقد أن من المهم إعادة طرح السؤال الذي طرحه ممثل فرنسا بشأن العلاقة بين الوكالات مثل المفوضية، والمنظمة الدولية للهجرة ويجب إعادة ترتيب السلطات. ولا يمكننا أن نستمر في العمل تحت ضغط مستمر وتهديدات، وتخويف، وتقلبات في الالتزامات المتعهد بها. وإذا أردنا معالجة هذه المشكلة، فإننا بحاجة إلى نموذج آخر للتعاون، ونود أن من المجلس أن يساعدنا على القيام بذلك، ولكن أولا وقبل كل شيء، يجب وقف هذا النوع من العداء.

للأسف، لا بد لي من القول بأنه بالنظر لعدم معرفتي بالأفاق المرتقبة لتقليص الجيشان الحالي في الأعمال القتالية، اعتقد أنه يجب علينا أيضا أن نكون مستعدين لمزيد من التشريد، بما في ذلك في بعض البلدان المجاورة، التي نعمل بشأنها.

أما فيما يتعلق بميانمار، فإن المشاريع الـ ٣٤ التي تمت الموافقة عليها مؤخرا كانت نتاج جولتين من الجولات الثلاث للتقييم التي تمكنت المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من إجرائها على أساس مذكرة التفاهم. وينبغي أن يكون التقييم في نطاق عشر مرات أكثر من ذلك، ولكن هذا ما تمكنا من القيام به في الهامش الضيق الذي كان متاحا لنا في الأشهر القليلة الماضية قبل هجوم جيش آراكان. ذلك كان حقا نكسة. ولكن من الإشارات الجيدة أن بعض المشاريع التي حددتها الحكومة ووافقت عليها قد اعتمدت الآن من أجل تنفيذها. ونحن بحاجة إلى مواصلة القيام بذلك.

لكن اسمحوا لي أن أقول مرة أخرى أننا بحاجة إلى النظر إلى المسارات الأخرى. يجب أن ننظر إلى حرية حركة الروهينغيا. هناك العديد منهم لا يزالون في ميانمار. وإذا لم يتم القيام بأي شيء للتخفيف من التمييز ضد تهميشهم، فلن يكون هناك أي حافز لعودة الموجودين منهم في بنغلاديش. وهذه هي المسألة الرئيسية. إنها ليست مسألة اتخاذ قرار بعود هؤلاء الناس. بل يجب أن يتم استحداثه. ولكني اشعر بالتشجيع لأني قلت إني ألمحت إلى التفاؤل. وهناك حاجة إلى شيئ من التفاؤل إذا كان علينا أن نعمل في ظل هذه الحالات الصعبة. وقد شجعتني هذه الموافقة. كما قلت، وآمل أن أقوم قريبا بزيارة إلى المنطقة. سأزورها إذا كان بإمكاني الذهاب إلى شمال راخين. اعتقد أن من المهم جدا بالنسبة لي أن أرى الوضع هناك. وآمل أن نتمكن أيضا من الاستمرار في ذلك. أوضح البرنامج الإنمائي والمفوضية لحكومة ميانمار أنهما مستعدان لتمديد مذكرة التفاهم ولكنهما

يأملان في أن يقترن هذا التمديد، إن تم، ونحن لا نعرف بعد، أن يسفر عن بعض النتائج العملية.

وكان هناك سؤال من ممثل الكويت في هذا الصدد. اسمحوا لي أن أقول مرة أخرى ما يمكن أن يكون من مهم حقا هنا إنكاره هو إمكانية الوصول. وفي ميانمار أيضا، يكتسي الوصول والحضور أهمية. وأكرر أن وصول المنظمات الإنسانية للمناطق التي تكون فيها أوضاع الناس هشة لا يزال يعتبر أمرا أساسيا.

أخيرا، أود أن أعود إلى البيان الأول الذي أدلى به ممثل غينيا الاستوائية لأشكره على تذكيرنا به، لأنه لم أُمنح سوى ١٥ دقيقة في البداية، ولم أستطع أن اذكر إعلان عام ٢٠١٩ سنة أفريقية للاجئين والعائدين والمشردين داخلياً في أفريقيا: سعيا إلى إيجاد حل دائم للتشرد القسري في أفريقيا، إحياءً للذكرى الخمسين لاتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام ١٩٦٩ التي تحكم المظاهر الخاصة بمشكلات اللاجئين في أفريقيا. وهذا صك هام جدا، وتضطلع غينيا الاستوائية بمهمة تنظيم سلسلة من الأنشطة للاحتفال بهذا التضامن، وهو تضامن قوي وواسع الانتشار في أفريقيا. وينبغي أن نتذكر أني لا أتكلم عن الدول فقط وإنما عن التضامن الذي يقدم للاجئين في القرى الأفريقية التي لا تحصى التي زرتها في أسفاري والتي كثيرا ما تعني تقاسم القليل جدا من المتوفر بسبب عدم توفر أي موارد أخرى.

أعتقد أن من المهم جدا أن نعمل معا. والشراكة مع الاتحاد الأفريقي قوية جدا واعتقد أنه يمكن تطويرها بقدر أكبر. ونرى على نحو متزايد النهج الصحيح لمعالجة أزمة اللاجئين، وإيجاد الحلول لها على أساس إقليمي. وقد تعلمنا العديد من الدروس من العمل مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (ايغاد)، ومن مبادرة الاتحاد الأفريقي بشأن اللاجئين الصوماليين من حيث تعزيز الحماية في البلدان المضيفة والبحث عن حلول في الصومال. أما الفرصة المقبلة فهي إذا ما أحرزت عملية السلام في جنوب السودان تقدما، ونحن نراقب ذلك عن كثب، فإنها ستوفر فرصا للتعاون من أجل حل للنزوح الجماعي أيضا. إذ أن ثلث سكان جنوب السودان في المنفى. وكما كنا نناقش مع الطرفين، أي الإيغاد والاتحاد الأفريقي، من المهم أن يبقي الذين في المنفي على علم بالتقدم المحرز في عملية السلام وأن يكون لهم صوت في ذلك. وقد حصلنا على بعض النتائج في هذا الصدد. ويجب أن نتذكر أن هؤلاء السكان قد غادروا بلادهم ثلاث مرات على الأقل في الماضي. وثقتهم في السلام أضحت هشة للغاية. وإذا أردنا الظفر به مرة أخرى، علينا أن نرعاه رعاية صحيحة. وهذا مثال على التعاون مع الاتحاد الأفريقي الذي نحتاج إلى تعزيزه.

ينبغي علي أن اذكر أيضا أن هذا العام يصادف منتصف المدة لحملة هامة أخرى للمفوضية، أطلقها سلفي، وهو حاليا الأمين العام، بشأن خفض حالات انعدام الجنسية والقضاء عليها. وهذا جانب هام آخر من جوانب عملنا الذي ذكره ممثل الولايات المتحدة. عند انعقاد اجتماع اللجنة التنفيذية حوالي تشرين الأول/أكتوبر، سيكون لدينا مناسبة خاصة تتعلق بانعدام الجنسية. وفي كانون الأول/ديسمبر، سينعقد المنتدى العالمي للاجئين، حيث سيصادف الذكرى السنوية الأولى للاتفاق، والذي نأمل أن تشارك فيه الدول الأعضاء على المستوى الوزاري لعرض التقدم المحرز منذ إعلان نيويورك وتعهدها بالتزاماتها بالمشاركة في المستقبل.

أريد التطرق إلى نقطتين نهائيتين. اشكر ممثل فرنسا على تطرقه للدعم اللازم للوكالة الشقيقة، أي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وذلك من المهم جدا. ويتوقف استقرار المنطقة أيضا على إمكانية بقاء السكان اللاجئين في المدارس والحصول على فرص العمل والخدمات الصحية، بمساعدة الأونروا. وبصفتي مفوضا عاما سابقا، فإني لا اشكره على ذلك فحسب، بل أيضا لأن البلدان التي تأثرت بهذه المسألة التي لم تُحل بعد، هي

تلك التي تستضيف أيضا اللاجئين السوريين. وهو مزيج ينبغي أن يوضع في الاعتبار عند تقديم الدعم للأونروا.

أما النقطة الأخيرة التي أريد ذكرها، إنني أقدر ما قاله الكثيرون عن أهمية الربط بين العمل الإنساني، وحقوق الإنسان، والتنمية، والسلام والأمن. وأعتقد أن ذلك هو لب الإصلاحات التي يشجعنا عليها جميعا الأمين العام في الأمم المتحدة ويشجع الدول الأعضاء على المشاركة فيها.

أعتقد أن ذلك طموحه حقًا، وإذا كنت قد فهمت بشكل صحيح، فإن ذلك يعني الجمع بين مختلف هذه المنظورات، التي تتعارض أحيانًا مع بعضها البعض، ومحاولة تحديد طريق للمضي قدماً يمكن للأمم المتحدة أن تؤدي فيه دورًا إيجابيًا.

وعندما يعقد الأمين العام اجتماعات لجنته التنفيذية بشأن مختلف القضايا، توجه إلينا الدعوة للمشاركة في كثير من الأحيان، رغم أننا لسنا عضوًا دائمًا. وهي تشكل حقا المكان الذي يتم فيه تحليل جميع أبعاد الأزمة وتحديد موقف الأمم المتحدة. وأعتقد أن ذلك يحتل ترتيبا متقدما في قائمة أولويات إدارة الأمم المتحدة الحالية.

ومن المهم، عند الحديث عن السلام والأمن، ألا ننسى أولئك الذين يجب عدم التخلي عنهم، وهم الأكثر تهميشًا واستبعادًا. واللاجئون هم هؤلاء الناس. وعند مناقشة الحلول، يجب أن نتذكر أنه يجب أيضًا إشراكهم.

لقد كان تفضل البعض هنا بقول إنه ينبغي أن نزيد من وتيرة المناقشات. وأود فقط أن أقول إن هذا هو خيار المجلس. وأنا موجود دائمًا، كما يعلم المجلس؛ كما أنني أحضر هنا للحديث عن حالات محددة. وأعتقد أن العلاقة التي وصفها سفير الكويت بشكل جيد، بين قضايا اللاجئين والقضايا المتعلقة بالسلام والأمن التي يتعامل معها المجلس واضحة للغاية، كما أثبتت مناقشة هذا الصباح مرة أخرى.

أشكر أعضاء المجلس مرة أخرى على إصغائهم بصبر إلى وجهات نظرنا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعتقد أنني أتكلم بالنيابة عن الجميع عند توجيه الشكر للسيد غراندي على بيانه وملاحظاته الأولية، وكذلك على رده على جميع الأسئلة المطروحة والتعليقات التي تم الإدلاء بها.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠.